الجلسة الخامسة والخمسون بعد المئتين

- **التاريخ** : الجمعة 28 رمضان 1422 (2001/12/14)
- **الرئاسة** :المستشار السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** :: ثلاث ساعات ابتداء من الساعة الواحدة و40 دقيقة زوالا.
- **جدول الأعمال** : مواصلة دراسة الميزانيات الفرعية.

الميزانيات الفرعية المدرجة في لجنة التعليم.

الميزانيات الفرعية المدرجة في الإختصاصات نخبة الخارجية.

السيد عمر بومقص، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

حضرات السيدات والسادة نفتتح على بركة الله وعونه هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنتي التعليم والخارجية وأقترح على السادة المستشارين أن نبدأ بالميزانية المخصصة للخارجية إلى كانوا السادة متدخلين في التعليم نبدأو بالتعليم إلا ابغيتوا، التعليم، إذن نبدأ الميزانية المخصصة للتعليم. إذا إلاسمحتم عندنا جوج قطاعات اللي هي التعليم والخارجية وعندنا التوقيت محدد في الساعة الرابعة بعد الزوال فيعني المطلوب من الإخوان انساهموا جميع باش ننهيوا التدخلات ديالنا في الوقت المحدد إذن الكلمة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم لفريق التجمع الوطني للأحرار السيد عبد السلام بلقشور، ماكاينش، بعد منوا فريق الحركة الوطنية الشعبية، الفريق المتدخل، فريق الاتحاد الديمقراطي، الحسين الجامعي تفضلوا أسيدي، انعملوا كيف الصباح انساليوا اللائحة واخا يجي من بعد راما انعطيوا حتى انساليوا الائحة ديال الحاضرين تفضل واللايمكن للسيد المستشار يمكن لو يعطي الكلمة مكتوبة، التدخل مكتوب للرئاسة وإدماج في محاضر المجلس اتفضل أسيدي.

المستشار السيد الحسين الجاميعي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2002 يشرفني بأن أتقدم بإسم فريق الإتحاد الديمقراطي لمناقشة الميزانية المدرجة في إختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن جل هذه القطاعات نعتبرها في حزب الإتحاد الديمقراطي قطاعات استراتيجية لتنمية بلادنا وتحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين وركيزة أساسية لجعل بلادنا قادرة على مسايرة التقدم التكنولوجي والتحديات الألفية الثالثة وكذلك أداة لتقليص الفوارق بين المجال الحضري والعالم القروي وذلك بتسهيل ولوج ساكنة الأرياف للاستفادة من الخدمات الصحية والتربية والتعليم وهذا مافتئ أن عبر عنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأيده من خلال أنشطة جلالته الكثيرة والمتنوعة من أجل رد الإعتبار للقطاعات الاجتماعية ودعم كل ما يرتبط بالعمل الاجتماعي وكل ما من شأنه أن يساهم في إعطاء نفس جديد لروح التكافل والتآزر الاجتماعي لدى الشعب المغربي عبر إنشاء عدة صناديق تهتم بتمويل مشاريع اجتماعية في مختلف أنحاء المملكة كما أننا في فريق الاتحاد الديمقراطي نثمن المبادرة الحميدة الأخيرة لصاحب الجلالة حول إنشاء ديوان المضالم الذي جاء في وقته بعدما طال إنتظارنا للأحداث مؤسسة الوسيط التي سبق أن أعلنت عنه الحكومة منذ ما يزيد عن 3 سنوات دون أتترجم هذا المشروع الهام إلى أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نعتبر في فريق الاتحاد الديمقراطي قطاع التربية والتعليم هو الأداة الأساسية للتنمية الناجعة لبنتها الأولى لمحاربة الأمية التي تعتبر أهم تحد سيواجه المغرب خلال العشرية القادمة لذلك نطالب بتكثيف الجهود والمبادرات ونلح على إنشاء وكالة وطنية لمحاربة الأمية تأخذ على عاتقها التنسيق بين جميع المتداخلين لتوحيد

الجهود والطاقات إذ لا يخفى على أحد أنه رغم كل المجهودات التي مافتئت وزارة التربية الوطنية تقوم بها للحد من العزوف عن التمدرس في العالم القروي فإن نسبة الأمية لدى الأطفال دون السن الخامس عشرة لازالت مرتفعة وبالمقارنة فقط فإن المغرب لازال يتصدر قائمة الدول العربية من حيث نسبة الأمية لدى الأطفال وهو ما يعني أن الطريق لازالت طويلة أمامنا وأن البرنامج الحكومي لتعمم التعليم الذي كان من أولويات الحكومة لا يمكن أن يحقق هدفه إذا لم توفر له الإمكانيات والشروط اللازمة للانجاحه إذ أن عدد كبير من التلاميذ في ارتفاع مستمر دون أن تسايره في ذلك الإعتمادات المالية المخصصة لبناء الحجرات الدراسية الجديدة والمؤسسات التعليمية وخاصة في البوادي وعلما أن معظم المدن تعرف اكتضاضا كبيرا من حيث عدد التلاميذ في الحجرات وهو ما يؤثر سلبا على مردودية التعليم ومن باب الإنصاف والموضوعية الإقرار بإيجابية المجهودات التي تقوم بها وزارة التربية الوطنية من أجل تعميم التعليم الابتدائي وتوسيع قاعدة الإعدادي خاصة ما يتعلق بتحسين الدعم الإجتماعي للتلاميذ كالإطعام المدرسي وتوفير المزيد من المنح الدراسية وإحداث الداخليات وتعبئة شركاء الوزارة من أجل المساهمة في إحداث المآوي ودور الطلبة وأغتنم هذه الفرصة للأموه بالعرض القيم والشامل الذي قدمه السيد الوزير أمام أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية الذي أخذ مرجعية عمله التوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها خطب الملك الشاملة ورسائله الي أسرة التربية والتعليم وكذلك ماورد في التصريحين الحكوميين لسنة 92 و 2000 وكذلك ماجاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومن هذا المنضور فإن مشروع الإصلاح الذي تتبناه الوزارة يجب أن يساهم في إنجاح جميع مكونات قطاع التعليم لهذا من الضروري الإعتناء بالعنصر البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية للإنجاح هذا الإصلاح ولهذا نطالب من الوزارة أن تعمل جاهدة على تحسين الضروف المادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم وفتح حوار اجتماعي مسؤول وصادق مع ممثليهم لأن مطالبهم شرعية إذا أخذنا بعين الاعتبار التضحيات الجسيمة التي يقومون بها والضروف التي يشتغلون فيها خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية وفي هذا الصدد لابد من حل مشكل المعلمين العربيين في شموليتهم وذلك بالعمل على إدماجهم في أسلاك وزارة التربية الوطنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لا يجادل إثنان بأن أحسن استثمار لاي مجتمع وهو ذلك المتعلق بالعنصر البشري وما الأشواط التي قطعتها دول جنوب شرق آسيا لخير مثال على ذلك، فالإستثمار في ميدان المعرفة والتكنولوجيا عبر الجامعة والتعليم العالي بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة هو السبيل الوحيد لبلوغ الآفاق التي نتواخاها لبلادنا لنتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي وحتى لا تتسع الهوة أكثر بين المغرب وشركائه الاقتصاديين المتواجدين في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط ومن ثم فإننا ننادي دائما بأن لا يتم التعامل مع هذا القطاع البالغ الأهمية على أساس أنه قطاع إستهلاكي بل على أساس أنه قطاع ذا مردودية أكيدة مادام يرتبط بأساسية تحقيق الإقلاع الاقتصادي والثقافي لبلادنا وهنا لا يسعنا إلا أن نسجل بارتياح الاستعدادات التي تقوم بها الوزارة لتطبيق الإصلاح البيداغوجي للجامعة وفق بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين هذا الإصلاح الذي سيساهم ولاشك من الرفع من مستوى خريجي الجامعة المغربية وتسهيل اندماجهم في الحياة العملية.

كما سيساهم كذلك في انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي عبر الخطوات التي تنهجها الوزارة لجعل الوزارة تتمتع بإستقلالها البيداغوجي والمالي وفي هذا الإطار نشيد بقرار الوزارة بعزمها على خلق أنوية جامعية ببعض المناطق المهمشة كمدينة تازة وآسفي وورزازات وفي المرحلة القادمة بالناضور وهو ما من شأنه أن يخفف العديد من معاناة الطلبة كما لابد من الإشادة بجهود الوزارة من أجل تحسين الجانب الاجتماعي والثقافي للطلبة عبر تعزيز التعليم العالي بمكتب للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية.

أما فيما يخص قطاع الصحة فبالرغم من أهميته الاجتماعية فإن الميزانية المخصصة له لا تتعدى 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود التي يبذلها السيد الوزير لإصلاح هذا القطاع وتدارك الخلل الذي كان قد تغلل فيه بما يبدله من جهود من أجل تطهيره وإعادة هيكلته وعقلنته تدبير موارده ولاربما لأول مرة توضع استراتيجية لهذا القطاع على المدى المتوسط

من حيث تكوين الأطر الطبية وتوزيعها على المستشفيات الوطنية إلا أنه لابد من العمل على الإستجابة لحاجيات مرضى السكري والقصور الكلوي الذين يجب أن تتكفل بيهم الوزارة لأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه الفئة من المرضى.

كما لا يسعنا إلا أن نسجل إرادة الوزارة وعزمها على البث في مشروع التغطية الصحية خلال السنة القادمة، هذا المشروع الهام الذي سيحسن مما لا شك فيه من نوعية الخدمات الصحية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها وهنا لا بد من التذكير إلى ما تعانيه بلادنا من خصاص كبير في مستشفيات الاختصاصات وخاصة في النواحي التي ظلت مهمشة كالأقاليم الشمالية والجهة الشرقية والمناطق الأطلسية مما يجعل الكلية يتوجه نحو مستشفيات الرباط والدار البيضاء وهو ما مرضى علي المستشفيات وبالتالي ينعكس سلبا على جودة خدماتها الطبية ومن جهة أخرى نسجل الموقف الايجابي لوزارة المالية لمطلب إعفاء الخدمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة بما في ذلك التحليلات الطبية المنجزة بالمختبرات الطبية وقد سبق لنا في فريقنا بأن طالبنا بذلك مرات عديدة فإن هذا الإجراء سيساهم بالتخفيف شيء ما تكاليف التطبيب التي تبقى جد مرتفعة ببلادنا إن قطاع الإعلام في بلادنا.

أيها السادة السيدات يجب أن يساير العهد الجديد الذي دشنه صاحب الجلالة نصره الله ونحن نعيش زمن العولمة والفضائيات تبرز الحاجة أكثر من مامضى إلى إعلام وطني قوي ذات مصداقية ويساهم في تركيز خيارات الديمقراطية لدولة الحق والقانون وللوصول إلى هذا الهدف لابد من مراجعة القانون المنظم للصحافة أما فيما يخص الإعلام السمعي البصري فلابد من إيلاء المزيد من العناية باللغة والثقافة الأمازيغية ومنحها الحصة التي تستحقها في البرامج التلفزيونية كما نطالب بتحرير قطاع الإعلام السمعي البصري وفتحه أمام المنافسة لأنه في نضرنا لم تعد هناك جدوى في استمرار الدولة لاحتكار هذا القطاع وخصوصا أننا أصبحنا نعيش في عهد تطفى فيه الفضائيات الأجنبية على القنوات الوطنية كما أن تحرر الإعلام السمعي البصري سيساهم في ترسيخ الديمقراطية عن طريق خلق فضاءات جديدة للتعبير والمناقشة كأن نسجل الطفرة التي يشهدها قطاع الثقافة رغم ضعف الميزانية المخصصة له لكننا لازلنا نلاحظ أن الثقافة الأمازيغية لا تحضى بالاهتمام الذي تستحقه ولازال اهتمام الوزارة يستحق على الجانب الفولكلوري فقط تلكم سيد الرئيس، السادة الوزراء، اخواني المستشارين، الخطوط العريضة لما نعتبره توجهات رؤيتنا لهذه القطاعات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية واعتبارا لإرادة الاصلاح المعبر عنها من طرف الحكومة فإننا سنصوت على ميزانية هذا القطاع بالإيجاب والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار كان عاود أكد مرة أخرى بأن على السادة المستشارين باش يلخصوا من المداخلات ديالهم.

الكلمة الآن لفريق الحركة الشعبية الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

المستشار السيد أحمد المنتصر،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني في هذه المناسبة الكريمة بأن أخذ الكلمة باسم الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية لأدلي برأي فريقي في مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية برسم السنة المالية 2002 مؤكدا على جدوى اعتبار هذه الميزانيات المؤشر الحقيقي لمدى اهتمام الحكومة بالجانب الاجتماعي والعناية بقضايا المجالات التعليمية والصحية وقضايا التشغيل والتكوين والشباب وغيرها، سيد الرئيس، كما نغتنم هذه الفرصة لنشكر السادة الوزراء المشرفين على هذه القطاعات ونثمن شروحاتهم الضافية التي قدموها في لقاءاتهم مع أعضاء اللجنة المختصة ونسجل معهم ضعف الاعتمادات المخولة لوزارتهم والتي لن تستجيب للخصاص المهول التي تشكوا منه مختلف المجالات الاجتماعية كمت أنها لن تلبي طموحات السادة الوزراء لتنفيذ برنامجهم وآمالهم التي أعربوا عنها هذا في الوقت الذي تجاوزت فيه الحكومة مرحلة الدراسة التعرف على مواطن الضعف والخلل بهذه القطاعات وأصبحت قادرة على التعرف على مختلف الملفات مدركة تطلعات الشعب المغربي الشيء الذي يجعلنا نؤكد من جديد ومن خلال محدودية استثماراتنا الاجتماعية أنها

ماضية في تكريس الموقع الاجتماعي المتردي عاجزة عن تجاوز أسلوب الترقيع لترميم رصيد البنية التحتية للمنجزات الاجتماعية نود رنقاذ بعض الصناديق والتلميح والتنويح بدعم المقاولات إضافة إلى تقزيم دورها في هذه المجالات وتمريره إلى مكونات المجتمع المدني والجماعات المحلية إن الحديث الذي طال مختلف القطاعات الاجتماعية وما التزمت به الحكومة في برامجها أصبح الآن محط تشكيك كل المواطنين إستناد إلى محكات الواقع التي تترجم بحق قسوة تدخل الحكومة وضآلة المشاريع المخصصة لهذا القطاع ذلك أن عملية الرصلاح التي تبناها التصريح الحكومي لا تستثني اختصاصا أو مجالا سيما وأن المنضور الحكومي يذهب إلى أن التغطية أو الوضعية على مختلف الواجهات تحتاج إلى إعادة نظرو إلى ترميم إلا أن هذه العملية ومارفقها من قعقعة لم تعطي للمواطنين المؤشرات الإجابية التي تطمئنهم على فعل الحكومة الذي اقتصر على النبش في الماضي والتلويح بصعوبة الإصلاح وضعف الإمكانيات وتمديد عدة الدراسات واللقاءات والتجمعات إن أهم هذه الاصلاحات ما يلحق حاليا قطاع التعليم الذي سبق للبرلمان أن عاش دورة استثنائية للدراسة في مشاريع القوانين الاجرائية للميثاق الوطني للتربية والتكوين والتي ترجمها السيد الوزير في مختلف منتدى مداخلاته وتوضيحاته سواء على مستوى تعميم التعليم أو مواجهة البرامج والمناهج التربوية.

أو الأولى مركزية القرار التربوي ودمقرطته إضافة إلى اهتمام بالوضعية الإدارية والاجتماعية للعاملين بهذا الحقل إننا إذ نثمن التوضيحات القيمة حول هذه الاصلاحات وعزم السيد الوزير التربية الوطنية على إعتماد عدد من الآليات لتحقيقها فذلك يجعلنا أمام مفارقة تدفعنا إلى التساؤل كما ينبغي عمله خلال هذه الفترة الإنتقالية، حتي لا نبقى في حيرة أمام محتويات هذا القطاع وقاضا المتشابكة سواء منها المتعلق بالجانب التربوي والتعليمي أو سير المؤسسات وتسييرها أو وضعية الموارد البشرية الضخمة خاصة وأن هذا الإصلاح يملي خلق أرضية مناسبة ومناخ سليم يتوفر على المقومات القادرة علي إستعاب اختياراتها وامتداداتها إن تحقيق التعميم وتخفيض سن التدمرس علي المستوى الرعدادي إضافة إلي الرفع من جودته ومردوديته وعصرنته وتحديثه في الصفوف الثانوية والتقنية تعتبر التحديات الكبرى التي تواجه الوزارة في جسر العبور الألفية الثالثة ودمج بلادنا في فضاء العولمة إذ يتطلب منها البحث عن وسائل التمويل للدفاع عن حقها في الميزانيات العامة وإنجاح سياسة الشراكة يحشد إرادة الأطراف الأخرى ودفع الحكومة لتوفير الأرضية المادية والتشريعية الملائمة لهذه المرحلة خاصة وأن تأهيل المؤسسات التربوية المغربية يبقى محاطا بالشكوك أمام تزايد الاحباط التي عاشتها بلادنا وأدت إلى تردي مردودية التعليم.

السيد الرئيس،

إن هذا الورش الضخم الذي يهدف إلى إدماج أبناءها في بيئة في بنية مجتمع ذا عناصر فعالة قادرة على مواجهة تحديات العصر أو تمكينه من ولوج التعليم العالي بكفائة عالية قادرة على الربتكار والتجديد تعتبر من الرهانات التي لقيت ترحيبا من جميع الأطراف إلا أنها تحتاج إلى الإرادة السياسية الكفيلة يتجاوز التناقذات وتسهيل العقبات وأخذ الأمور بناصية الجد وإلا فإن المؤسسة التربوية ستبقى على ماهي عليه تعاني من الاجتضاض والنقص في التجهيز وانعدام أبسط الوسائل الصحية الوقائية سيما بالعالم القروي وآمال التعليم والتوحيد غائبة والمنخبوية قائمة تكرس مفهوم التعليم النافع والغير النافع وسير من قاموس واقعنا التربوي المربي الكفئ المؤهل للإعداد الأجيال في حضور مشاكل هؤلاء الفاعلين البنيوية المادية منها والمعنوية.

سيدي الرئيس، راهنت الحكومة كذلك على دمج التعليم العالي في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والرفع من مردوديته كما راهنت على تقوية وتطوير البحث العلمي ليلعب دوره الأساسي في التنمية ويغني المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية ببلادنا إن هذه الخيارات كانت الأساس المنطقي للاجماع الذي حضي به التعليم العالي المترجم للميثاق الوطني للتربية والتكوين وكانت كذلك التزاما من الحكومة في تصريحاتها حتى يتم استدراك مواطن الضعف والخلل التي تعاني منها الجامعة المغربية كتقادم وجمود البرامج والمناهج وكعجزها عن مسايرة الركب الحضاري العلمي والتكنولوجي وكذا ضعف فعالية الامتحانات وغياب التوجيه الصحيح المعقلن وإفتقار الكليات إلى ما يعمل على توسيع آفاق الطالب المعرفية والعلمية لذلك فإننا مازلنا نؤكد على ضرورة تحقيق مبدأ توحيد خيارات مؤسسات التعليم العالي، «أسرع تدخل من الرئيس» والمؤسسات تكوين الأطر العليا وكسر الحواجز الفاصلة بين الكليات والمؤسسات الجامعية إضافة إلى تمكين الجامعة من الاستقلال الحقيقي لخلق ديناميكية المبادرات والقرارات وكذا دمقرطة الحياة

الجامعية بتفعيل مجالسها وإشراك كل مكونات التعليم العالي في رتخاذ القرارات حتى تقوم الجامعة بمسؤوليتها التربية والتعليم الأكاديمية عاملة إضافة إلى دعم القطاعات، القطاع الخاص تشجيعه ومراقيته وإعطاء مصداقية للشواهد التي تسلمها مؤسسات التعليم العالي الخصوص هذا دون التخاضي عن الضروف الاجتماعية للطلبة وإعطاءها ماتستحقه من إهتمام سواء من حيث التغطية الصحية والتأمين على المرض أو المنح وإعادة النظر في أسلوب توزيعها بشكل يستفيدون منها المستحقين لها ونفس الأمر بالنسبة للإقامة الطلابية بالأحياء الجامعية وسياسة السكن الجامعي في عمومه أتسف السيد الرئيس بقي قطاع الشغل والصحة والشبيبة والرياضة تدخل من الرئيس لكي ينهي وأن يكتب مابقي وأن لكل واحد 10 دقائق لطرح وقول ما يريده».

الكلمة للفريق الاستقلالي والوحدة والتعاضدية السيد محمد الشراف تفضل أسيدي، مناقشة بينهم وهناك ضجيج ومستشار يصرخ ويطلب منه الرئيس أن يحترم نفسه وأن لا يضيع الوقت.

السيد المنصور تفضل.

مناقشة حادة يقولون للرئيس بأنه لا يعرف أن يسير واش تقصينا والرئيس يطلب منه أن يحترم مستشار نفسه والقاعة من الكلمة إعطينا الكلمة كيف الناس قال لهم الرئيس بأن الأسماء التي باللائحة تدوز بالترتيب واللي كان غايب كيدوز اللي وراه وحتى كان ايساليو عادا يرجعوا اللي كانوا غايبين في آخر الجلسة وأنه لا يصي أحد.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوان المستشارون المحترمون،

هذا أقر مشروع للميزانية بناقشه مجلس الموقر في ولاية حكومة التناوب والتوافقي وحيث إننا على أبواب استحقاقات جديدة وإذا كانت انتخابات نزيهة وهذا ما يطمح إليه الكل طبعا فلابد للناخب في مجتمع نمد له اللحاق بمصاف المتقدمين بكل شيد وخاصة في موضوع الديمقراطية لابد لهذا الناخب أن يصوت إنطلاقا من برنامج ماكان لصالحه ولصالح أبنائه وأسرته أو لم يكن هذا هو المتعارف عليه في التناوب الحقيقي الناتج عن صناديق الإقتراع والمصوت وكذلك الموصتة سمعوا كلاما والتزامات في التصريح الحكومي لهذه الحكومة وحلموا بتحقيق ما حرصوا منه لعشرات السنين رغم أنهم هم الذين ساهموا بالكد والتضامن والثقة في وعود المسؤولين في بناء ما بني وإقامة ما أقيم في المغرب سمعوا عن المشروع الأول للميزانية بأنه إنتقالي فقالو نعم الحكومة جديدة وها بالتالي بأنه انتقالي فقالوا جاء الفرج وتوالت المشاريع ووصلنا إلى مانحن بصدد مناقشته وفرج لم يأتي لأن الأحوال الاجتماعية ترتبط المرتبطة بالطاقة الشرائية للناس الكادحين والكادحات لعموم الشعب المغربي لم تحسن إلا من كان من باب التخلي عن العديد من النفقات والنقصان في قيمة ومقادير التغدية ومحاولة سد الحاجيات الملحة في مصاريف التعليم والتطبيب والسكن وفواتير الماء والكهرباء إلي آخره ونحن نناقش هذا المشروع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب فنحن لا ننكر عن الحكومة طبعا أنها خفظت الدين الخارجي وحافضت على توازنات وتحكمت في مستوى التضخم وحقنت العالم القروي ببعض الجرعات نتيجة لسنوات العجاف التي حلت بالبلاد ونفذت صرف بعض المستحقات هذا صحيح ولكنه لا يخرجنا مما نتخبط فيه لأننا كنا نلاحظ على الحكومة السابقة بأن الإصلاحات الاستراتيجية التي كانت تعلن عنها لم تكن تسير فيها إلى النهاية بالإنجاز أو بالتبدير إذا كان ذلك مقتضى والحكومة هاته سارت على نفس النهج في سياستها اقتصادية التي تستمر في تفضيل المقارنة المحاسبتية والميزانية على المقارنة التنموية بدليل ما سجلناه وهذه إحصاءات رسمية على نسب التنمية المبشر بها والتي عرفت جزرا ومدا لتحدد في النهاية في 3.2 في المائة في المتوسط وكلكم يعلم أن نسبة نمو كهذه لا يمكن أن تحدد الإقلاع الاتصادي لأن النمو الديمغرافي لا يتماشى معها أضف إلى ذلك أن حتى بعض الاجراءات التي يمكن أن تكون حافزا على الإطلاق تحجم الحكومة على الآخذ بها من ذلك تقزيم البورصة بالممارسات التي لا نتركها بدورها الحيوي ومن ذلك أيضا سياسة الصرف داخل محيط معولم والتي تعاني في بلادنا من تغريم قيمته 2 على الألف على كل ضفقة وكذلك الشأن بالنسبة لسوق المالية التي تفتقر إلى مقارنة دينامية إلى آخره إننا نفتقد إلى سياسة شجاعة مراهنة على التحدي والتصدي إن مشروع الميزانية هذا كسابقيه يحذر كل إستشراف ففي زيادة لميزانية التسيير وهذا

مخالف لما التزم به التصريح الحكومي وفي نقص 2 بالمائة للعديد من القطاعات حتى الحيوية منها وفي نقص لميزانية استثمار وهو يبشر بالمزيد من العجز الهيكلي للميزانية التي سيبلغ 4.5 من الناتج الداخلي الاجمالي ويتبين من ذلك أن العجز الحقيقي في الميزانية يصل إلى 6.7 طبعا باستثمار مداخيل الخوصصة التي نأكلها نلتهمها وسيأتي علينا يوم لن نجد فيه ما نبيع ولن نجد فيه ما نبيع ولن نجد فيه بما نوازن فقد قلنا هذا نحن في إتحاد العام للشغالين بالمغرب منذ سنة 87 حينما قلنا بأن إذا كان لابد من الخوصصة فالتتوجه مداخيل هذا التنمية والتنمية الصرف فالجهات المحتاجة المحرومة وفيه المزيد من الارتفاع المديونية الداخلية وماذا سنعمل بشأنها هل نبدأ في جدولتها هي الأخرى هي 5.5 من الناتج الداخلي الخام الاجمالي أي 22 مليار درهم باختصار إنه ليس مشروع ميزانية اقتصادية لأن توزيعها يقوم على 14-53 و33 بالمائة ونسأل أخيرا من تم إرضائه بناءا على هذه البيانات الرقمية المختصرة من الفئات المغربية المنتجون لا العمال والموضفون لا إلا الفئات المحضوضة هل الفئة الباطلة والعاطلة لا هي الأخرى إذ وصل معدل البطالة إلى 13.6 وطنيا 21.5 حضريا بمعنى أن واحدا وبعض الواحد من 5 أفراد في طل عالة على غيره بتكوين متوسطي أو عالي أو بدون تكوين وضع كارثي مأساوي يطالهم أي بطالنا نحن جميعا لأن أكثر من مليون أسرة عاطلة وهذه إحصاءات رسمية أصحاب الشهادات يعتصمون والبلاد في حاجة إلى خيرتهم إنها معضلة عارثية متعلقة بالتعليم والتكوين متعلقة بعدم تأهيل المقاولات وبضعف الإستثمار وضعف الردخار المتعلقة بأكل رأسمال الشعب وباستمرار الربع وعدم إرجاع من سرق وأخدهما سرق وأخذ البطالة في المعامل والمنشآت كارتية لأن الحق النقابي يداس اعتراف بدون تنفيذ اتفاقية رقم 87 القضية بحماية النقابيين ماموقف الحكومة منها ولها 54 سنة من العمر وغيرها من اتفاقيات وتنفيذ اتفاقيات الجماعية المؤسسة أو القطاعية والإغلاق الميزاجي ثم الإغلاق للأسباب اقتصادية سمعنا بالمرونة وأردناها ونحن لسنا مهيئين لها لأن الذين خلقوها خلقواها بعد أن هيئوا العلاج الاجتماعي للبطالة وبعد أن أهلوا المقاولة وطرت المقاولة قوانينها وفلسفتها بالتسيير والموارد البشرية وأخضعت العمل وطرائقه لهذه المستجدات والمستحدثات نتحدث عن 106 ألف منصف شغل أحدثتها القطاع الخاص طيبا ولكن كم عدد الذين ذهبوا بالموت أو التقاعد الكلي أو النسبي أو المتفاوض بشأنه الميزانية جاءت بمناصب شغل هي الزقل منذ أن كان للمغرب ميزانية في العشريات الأخيرة وكأننا لا نسمع إلا شعار ذهب الدولار راعية فقط نعم للشعار ولكن بعد تعبيد الطريق الموصل إليه النقابات مضطهدة والحق العمالي مضطهد ومقرصن رغم التصريح 96 والاتفاق 19 محرم والرسالة إياها السيد الوزير الأول، في موضوع النقابة حسب المؤسسات عدوة معرقلة تحارب النقابة مساعدة في التأطير والتكوين مساعدة في الأمن والاستقرار الاجتماعيين مساعدة في التعليم والتكوين وإعادة التكوين متى كانت لها الوسائل ومتى تضر إليها من هذا المنضال لقد دعونا وندعوا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالشراكة فهل من مجيب ولكنها شراكة فعلية بين العامل والمشغل هذا هو الشرط الاجتماعي المحدث عنه حاليا في المحافل الدولية الحقوق النقابية مقرصنة ومن يحبج يضطهد ويسجن ليرجع للنقابة يعتصم فيها ويدخل في إضراب عن الطعام، ما قلنا دائما ونقول بأن البطالة هي قضية حكومة ككل وليست قضية وزارة تشغيل ولا وزارة. كذا بعينها لقد طلب وضع الأراضي الفلاحة تحت التصرف للمساعدة وطلبت البيانات في وضع الموضفين المتقاعدين والمتوفين والخارجين بإرادتهم لمعرفة المناصب الشاغرة فقيل أن هذا هراء وديماغوجية الديماغوجية لن يريد إبقاء على الأمور كما هي فالبطالة مرتهلة بحالة المؤسسات والإنتاج والإستهلاك والتصدير وسرعة الإدارة وفاعلية القضاء.

تعلمون حضرات الإخوان أننا أضعنا في النسيج 40 ألف منصب فهل استعدنا في القطاع المنظم أقول أننا أضعنا في النسيج 40 ألف منصب فهل استعدنا في القطاع المنظم أقول أننا أننا لن ننكب على وضه إلى بعد فوات الأوان وكذا الشأن بالنسبة للسياحة والبناء فأين مشروع بناء 200 ألف سكن ويتفاقم يقدر ب 90 ألف وحدة سكنية سنويا قطاع يمكن أن يشغل الملايين وأين هي التغطية الصحية لقد سمعنا عن مشروع ما بشأنها ولكن هل تطال الجميع هل أخذ فيها بنظام التكافل والتكامل والتضامن وهي الشعارات الأساسية من الشعارات الاجتماعية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأين هو التعويض عن فقدان الشغل مع التكوين وإعادة التكوين ليست التعويض فقط وحده أيها المسؤولين حلوا مشاكل المقاولين في الضغط الضريبي وأثمان الطاقة وقيمة الأرض الصناعية المجهزة ونسبة القروض وتحمل الأخطار من طرف الأبناء في القروض وتربحوا من الضريبة على الاستهلاك المتزايد

ليحلوا هم بدورهم مشاكل الاستثمار ويحل مشكل البطالة تدريجيا حل مشاكل القدرة الشرائية للمستضفين يحل مشكل الاستهلاك الداخلي حل مشكل الطاقة الشرائية الموضفين والعمال بتخفيف العبئ الضريبي والتسوية في التعويضات 14 بالمائة ليست موجودة في أي بلد يتطلق منها القطاع الضريبي في أي بلدنا لعالم 14 بالمائة.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

إخوان المحترمون.

نحن سجناء ضيق الوقت ومشاكل الشغل والعمل أكثر بكثير من هذا الحيز المغول ولذلك أختتم باسم اتحاد العام للشغيلين بالمغرب قائلا بأن المصداقية يتم التدليل عليها بالخير والعمل قلنا ووعدنا فالنفي الان ونتخد من الإرادات السياسية حافزا ليحز الجميع بأن هناك إرادة فعلية الإصلاح يترجمها الوقع وتشهد عليها التحسينات الملموسة خدوا قطاعا كبيرا وتنكب الجهود عليه حتى إصلاحه بالتتابع مع التصويبات المختارات طبعا ولنقلع عن سياسية التفريق وتوزيع ماليانا من مداخيل شيئا فشيئا لهذا جزء وللآخر جزء في ساسة هاجرها فقط التوازنات والسلام عليكم.

شكرا السيد المستشار إلى سمحتوا السادة المستشارين عندنا 2 فريقان. فريق التجمع الوطني للأحرار فريق الحركة الوطنية الشعبية ماكانوش التجنوا اعطيناهم الكلمة إلى سمحتوا نعطيوهم الكلمة الآن. إذن كان أولا فريق الحركة الوطنية الشعبية تفضل السي الهلالي لانه جاء قبلك السي بالقصور أنعطيوه الكلمة هو الأول حيث الترتيب نقاش.

ماكاينش مشكل هو أن حيتايجي أي متدخل تتهطاه الكلمة الصباح درنا طريقة عمل أهي مابغاهاش السادة المستشارين تفضل السي الهلالي المهم السادة اللي يخلهم ايركزوا تدخلات ديالهم باش يمكن كلشي ايتدخل اتفضل السي الهلالي .

السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين.

اخواني المستشارين المحترمين.

قبل أن أتدخل بكل احترام للسيد رئيس الجلسة أريد أن يعرف الرئيس المحترم على أن أمامه قاعة فارغة فكفى من التشديد أكثر ما وفي القانون الداخلي وشكرا يسعدني بأن أتناول الكلمة باسم الحركة الشعبية لأستعرض منضورنا وملاحضاتنا واقتراحاتنا بشأن الميزانية القطاعية الواردة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية فبخصوص قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية نود التعبير عن تقديرنا المجهود الذي تبذله الوزارة في مجال حماية الارث الديني وتحسين الهوية الإسلامية المغربية وباستعراض أرقام الميزانية نلاحظ هزالة ميسزانية الاستثمار التي لا تكاد تتجاوز، سدس من ميزانية التسيير مسجلة انخفاض كبير عن المعدل المحدد في المخطط الخماسي وهي ظاهرة تكاد تكون عامة في معظم القطاعات رغم الانسجام على المستوى البرنامجي للميزانية مع مقتضيات المخطط وللاستعراض أهم خطوط البرنامج العنلي للوزارة نود أن نثير عمل الوزارة على مستوى العمل الاجتماعي من خلال محاربة الأمية ومحاربة الفقر علما أن هناك قطاع حكومي أخر له نفس الإختصاصات فلابد من خلق انسجام على مستوى الرؤية والمنهج والعمل إذ من شأن توحيد الجهد أن نغزز حصيلة النتائج ويؤسسها لترشيد الوسائل.

الوزارة كذلك مدعوة لمزيد من الاهتمام بالقييمين الدينيين وتحسين وضعيتهم الاجتماعية وربطها هذا القطاع الحيوي بمستجدات مجال الإتصال والتواصل من خلال توسيع قاعدة المعلوميات وفي نفس السياق في التدبير الأفضل للقطاع للوزارة ورصيدها العقاري الهام من شأنه أن يعزز إمكانيات الوزارة للنهوض بمهامها والتنفيذ برامجها بقى أن نشير إلى ضرورة إشراك الجماعات المحلية لتلعب دورها بهذا المجال من خلال المساهمة في تكاليف التجهيزات الأساسية للمساجد أما بخصوص قطاع قدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير فإن إستراتيجية العمل المسطرة تفيذ وجود رؤية واضحة وإرادة معالجة قضايا هذه الأسرة العزيزة على كل المغاربة لكن يبدوا واضحا أن ارقام الميزانية المرصودة لا تسعف المندوبية لبلوغ الأهداف المبرمجة خصوصا وأن تم تراجع كبير في ميزانية الاستثمار وارتفاع ميزانية التسيير من جهة أخري لابد أن نثير مستوى تطور معالجة الملفات والتي يجب انصاف ما تبقى من المقاولين وأعضاء جيش التحرير على قيد الحياة وانصاف عائلات وأسر الذين استشهدوا وانتقلوا إلى عفو الله كما نشير إلى الإحصاء الذي تنكب عليه الوزارة إلى جانب الخطوات العملية

للخروج بمجلس الوطني لقدماء المحاربين من صفته المؤقتة وفي إطار قطاع التشغيل والتنمية الاجتماعية والتضامن فإن حجم القضايا المطروحة علي القطاع تجعل مجهود الوزارة الهام والجاد دون تحقيق الطموحات فباعتبار للدور الأساسي للوزارة في بلورة السياسة الاجتماعية للحكومة فإن الضغط الاقتصادي على الاجتماعي يزيد من عوائق تحقيق البرنامج المسطر وإنجاح الأوراش المعلنة في مجالات الشغل والتشغيل والحماية والتنمية الاجتماعية ومحاربة الاقصاء الاجتماعي ويسعدنا في هذا الإطار أن ننوه ابلمجهود الكبير الذي تبذله مؤسسة محمد الخامس للتضامن بتوجيه ملكي سامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال محاربة الفقر والرعاية الاجتماعية ودعم المرأة القروية وترسيخ أواصر التضامن والتعاون من جانب آخر تضل الوزارة شبحا يفترس آمال قاعدة عريضة من الشباب بما فيهم حاملي الشهادات وهو ما يجعل معالجة الوضعية أولوية أساسية على الحكومة وباقي القطاعات المحلية والمؤسسات العمومية وقطاع خاص العمل بمنظور متكامل من أجل مخطط عملي لمواجهة الظاهرة والتي تفتح المجال للهجرة السرية وهجرة الكفاءات وانعدام الثقة في المسار التربوي والتعليمي والتكويني وهنا لابد أن نتوقف عند المناصب المالية التي يتم إحداثها في كل مشروع قانوني للمالية إذ يجب مراعاة تكافئ الفرص بين جميع أبناء الوطن وذلك من خلال الشفافية والنزاهة في ملك المناصب المحددة وهنا نطالب بإصدار كتاب بتضمن جدول جميع المناصب المالية لمختلف الوزارات وتواريخ وأماكن إجراها ومعايير إجتياز المبارات وذلك مباشرة بعد المصادقة على هذا المشروع حتى يكون رهن إشارة كل الشباب «إعادة» والخريجين الباحثين عن العمل ونثير كذلك تطورات الحوار الاجتماعي وتوسيع قاعدته إلى جانب التساؤل عن مصير توصيات المناظرة الوطنية حول التشغيل ومستقبل المناضرة ومراعاة اللغات الأم في محاربة الامية هي عناصر أساسية من شانها أن تعزز عمل الوزارة الهام وبخصوص ميزانية القطاع وأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين فإن الاندماج التنظيمي للوزارة وبناء الذات يشكل في حد ذاته إنجاز هام رغم أن ذلك يؤثر بطبيعة الحال على بلوغ الأهداف المنشودة في القضايا البعيدة المدى كما نود أن نؤكد مرة أخرى على أن معالجة وضعية المرأة والطفولة ينبغي أن تنطلق من منظور شمولي للأسرة والتزام مقاربة واقعية وموضوعية تعمل من أجل أسرة منسجمة مع هويتها المتنوعة والمنتفحة على متطلبات الذات الحداثة وذلك من أجل أسرة تكون بمثابة مجتمع ديمقراطي مضعر لابد كذلك من منح المرأة القروية والطفولة القروية مزيدا من الاهتمام مع ادماج طبيعة الهوية الثقافية المتنوعة في استراتيجية الوزارة وبرامج العمل وبرنامجها العملي الى جانب رإساء سيادة إعلامية في برنامج الوزارة تكون في مستوى الملفات الكبرى والحساسة التي تشتغل عليها الوزارة وللخروج من المدار النخبوي الضيق في المقاربة والمعالجة في مجال التربية الوطنية فبكل موضوعية لابد أن نسجل المجهود الذي تبذله الوزارة لترجمة برامج الإصلاح المسطرة في ضل وضعية في ضل وضع المحكوم بتراكمات 40 سنة من العوائق واعتبار للتعليم كأساس لبناء مشروع مجتمعي ناجح فإن توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين يعد الإطار الأمثل للخروج من التجريدية أقول من التجريدية التي ضلت تحكم سياستنا التعليمية منذ سنين كما أن تعزيز العمل لربط البرامج والتكوين لمتطلبات المحيط يضل رهانا أساسيا من أجل تكوين يتيح امكانيات الإندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من القطاعات التربية والتعليمية الأساسية يرد القطاع الخاص الذي يمثل مجالا أساسي في استثمار وكذلك متنفس لتوسيع قاعدة التشغيل وفي هذا السياق لابد من وضع برنامج ملزم للتكوين والتكوين المستمر للعاملين بهذا القطاع مع دعم فرص استثمار الحاملي الشهادات العاطلين في مجال الوعي «آنا قربت سيد الرئيس في هذا المجال الوعي تعميم التمدرس يضل كذلك انشغالا أساسيا في العالم القروي ووضع مخطط لتجهيزها بالوسط بالبنيات التعليمية يعد زولوية رئيسة إلى جانب تشجيع الفتاة القروية على التدمرس بفتح إعداديات وداخليات خاصة ولا يفوتنا هنا أن نعبر عن مدى اعتزازنا بالقرار الملكي الحكيم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بأكادير القاضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية هاته اللبنة ستعمق أواصر التناسق والإنسجام بين مكونات الهوية المغربية وتفتح أمامها آفاق جديدة للإنجاز ملحمة التنمية الشاملة المستديمة وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي فإن القطاع انخرط في عملية إصلاح من الصعب الحكم على نتائجه منذ الآن رغم الوضوح الاستراتيجي لمنهجية الإصلاح وأهدافه ويضل تعميق الإنفتاح «الرئيس يضرب بالمطرقة ليتوقف» بين الجامعة والمحيط إلى جانب الحرص على اشراك الزساتذة والطلبة في برامج وأوراش الإصلاح

وجعل البحث العلمي في خدمة التنمية آليات الأساسية لربح رهان الإصلاح المطلوب وفي الختام وفي قطاع وزارة الصحة نود الإشارة الى ضرورة تجسيد اللامركزية على مستوى بنيات الاستشفاء في توزيع وتوجيه المشاريع والبرامج إلى جانب إيلاء الوسط القروي مؤيدا من الأولوية في مجال الاستثمار وقضايا التغطية الصحية والاجتماعية وتحسين وضعية الأطباء والممرضين. أنا بغيت غير انوصل للسيد الرئيس كان علال الفاسي ساعة، ونصف وهو يتكلم هنا وكان القانون الداخلي موجود آما كاين ساعة ونصف الكلمة للسيد بالقشور المرجو التركيز متبعين اللائحة لانحة الفرق عندكم كتعرفوا الترتيب اتفضل السي بلقشور شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني بأن أتقدم أمامكم بمساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الثقافة والاتصال والصحة والتعليم العالي والبحث العلمي وتكتسي هذه المناسبة أهمية بالغة رذ أنها تتيح لنا فرصة للتحاور بصدق ومسؤولية حول هذه المحاور، وإدلاء ببعض الملاحظات حول السياسة الحكومية بهذه الوزارات وسأبدأ بقطاع الثقافة والإتصال في نظرنا الثقافة هي كل ما يساهم في بناء العقل تحت الفعل الاجتماعي فكل مجتمع حتى تلك المجتمعات التي كانت تنعت بالبدائية من وجهة نظر المعمرين تتوفر على ثقافة من شأنها التطوير الكامل للزفرادها إن الثقافة هي التي تجعل من الفرد إنسانا بل هي الألسنة يعينها بالتالي فإن السياسة الثقافية تفرض علينا النموذج الإنساني الذي نسعى إلى تطويره وأعتقد أنكم واعون بهذه السيا ة الأنتروكولوجية بما تعنيه من إكراهات فهذا الإنسان الذي نسعى إلى بلورته لنا يكون ولا يمكن أن يكون إلا تطورا فرديا حيث رؤية اديولوجية وحيدة كما لا يمكن أن يكون نتيجة تصور مغلق على نفسه زمنيا غير آخر بعين الاعتبار الصيرورة الدائمة للكون إن النموذج البشري المتوخى بناءه هو ابن المستقبل ولا يمكن لأي آحد التحكم في مميزاته إلا بحدود والحدود هنا هي مقومات الشخصية الغربية ذات الأبعاد البعيدة باختلاف طاقاتنا إن الإشكال المطروح علينا يصبح إشكالية الهوية وأضع الكلمة بين مزدوجتين مؤمنا بأن الهوية لا يمكن أن تكون مغلقة فأي هوية نسعى لبناءها من خلال سياسة بلادنا الثقافية

أعتقد هنا أن الكل مدرك للتحديات التي تفرضها علينا العولمة هذه العولمة التي تجعل إذا لم أقل قد جعلت عالمنا يتحول الي متجر صغير يتحاور فيه أشخاص من بقاع مختلفة معبر بن على تطلعات مختلفة متبادلين أبناء وأخبار وتجارب متنوعة هذا التحول الذي لم يحلم به أكبر أدباء الخيال العلمي جرءة ومغامرة لا أريد الإطالة أكتفي بالقول بأن ماهو مطروح علينا الآن هو كيفية مساهمتنا في إنشاء هذا الشخص الغيور على قوميته والمنفتح على قيم الإنسان المكونة بتسامح وباحترام إختلاف وتشبع بالواجبات وحقوق الإنسانية دون، دينية ودون تعصب عرقي واقتناع بالواجبات المدنية الايكلوجية باختصار إن الموضوع المطروح علينا هو كيفية بلورة النصوص المختصة وآليات الأزمة المادية والبشرية لتفعيلها حتى نحقق ارتساهم في تحقيق الإنسان المغربي المؤهل لوضع التحديات ولدى اليقين أن كل واحد منا غيرة على وطنه ولا يقبل لوطنه لا بتغريبه ولا بتشريقة لأنه وطن غني بثقافته المتنوعة والمتجدرة عبر العصور جعلته لحد الآن يفرض نفسه على وجهات نظر مختلفة هذا هو الأساس في اعتقادنا اللي غايمكنا على ضوء تمثيليات كل فرد مغربي وعلى هذا الأساس أساس التعددية والاختلاف أساس نسبية يمكننا كذلك مناقشة ميزانية الوزارة نحن نعلم ونعلم منذ البدئ أن الميزانية ضئيلة ولكن لا توجد وفرة في حد ذاتها والضئالة في حد ذاتها فكل هو نسبي فهي ضئيلة آمام طموحاتنا وقد تكون أكثر من كافية إذ نهجنا سياسة عقلاني واضحة خصوصا في هذا الميدان وهو ميدان الثقافة والفن على كل إن مناقشة الميزانية لا يمكن أن تتم إلا انطلاقا من وراء نفس المقدمة التي طرحت تقويم ما قامت به الوصية التي نودع هذا التقويم الذي لم يمكن أن يفيد إلا إذا وضعنا معايير ومقاييس مضبوطة ومعايين إذا اقترح عليكم أن هذه المساهمة بكل فعل ثقافي تنظم أو تدعم أوتؤطر وزارة الثقافة بتحقيق المشروع الإنساني التي تتحدث عنه سالبا نريد إنسانا مغربيا متفتحا على الكون فيما يخص الاتصال فإذا ما رجعنا إلى شبكات البرامج التلفزيونية والإذاعية إذا ماعدنا النظر في الأفلام التي ساهمت الدولة في إنتاجها وإذا تاملنا أهداف المهرجانات التي أطرتها أو نظمتها أو ساهمت في تنظيمها وزارة الثقافة إذا ما أعدنا قراءة المسرحيات المدعمة إذا ماتفحصنا الوجود المستفيدة من النشر أو تكريم أو آخره إذا ما قمنا بهذه العملية التنشيطية لتقويم وتقيم عمل الوزارة سنرى أن عملها كان انتقائيا ولا يمكنه الا أن يكون

كذلك موضوعيا وسنرى أن الأعمال المقدمة للجمهور لم تكن في المستوى فمنها من يفسد الضوء ومنها ما يخدش الحياء العام ومنها وسنرى كذلك كيف بعض البرامج والأعمال نالت إعجاب الجمهور المتوخاة والمخاطب كبرنامج مشاريع وبرنامج مدامرات ألف لام كل هذا وذلك نسجل تقدم على مستوى البرامج بالنسبة للقنّاتين لكن على مستوى الإنتاجات الدرامية شيء آخر لا أريد أن زدخل في تافصيله وعلي مستوى المهرجانات قامت وزارة الثقافة يتنظيم مهرجانات أو على طريق مندوبياتها في الأقاليم وكان بعضها في المستوى كمهرجان عبيدات الرمى ومهرجانات العيطة ولكن كانت هناك تعاملات إنتقائية على للشاركة مثلا الفنانون المشاركون أو على مستوى الدعوات وي نفس السياق لاحضنا نوع من الاجترار أو عدم فتح الباب أمام أشكال جديدة من التعبير الموسيقي أقول هذا مؤمنا بأن كل زمن رجاله ولكن رجال أسلوب في التعبير ولغتهم هل يعقل أن نكرس دون أن نغير هذا يبقى تساؤل.

فيما يخص قطاع التعليم والتعليم العالي والبحث والعلمي إن ورش الإصلاح التعليم من أكبر الأوراش المفتوحة أمامنا والتي تتطلب مزيدا من الجهد والمثابرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها نظام التربية والتكوين وكذا مزيدا من الدعم وتعبئة المصادر المالية الضرورية للإنجاز الإصلاح المنشود جزءا من تعميم التعليم على جميع الأطفال وتدارك العجز الكبير الحاصل بالعالم القروي وخاصة وسط الفتيات وبالموازاة مع ذلك لابد من العمل على الرفع من مستوى التعليم وتحسين جودته فهو ما يقتضي التقدم في إعادة النظر في البرامج والمناهج والكتب المدرسية وكذلك الاعتناء بالتكوين وإعادة تكوين المكونين وإدخال الوسائل الحديثة في العملية التربوية ونفس الأمر سيدي الرئيس يتطلب على تعليمنا العالي الذي يعتبر قطاعات بالغة الأهمية ويستدعي عناية خاصة من أجل إصلاح الجوانب التنظيمية والبيداغوجية وهو ما يتطلب دعم استقلالية الجامعة تنظيميا وإداريا وماليا ولسنا في حاجة لتأكيد بأن العنصر البشري يمثل عاملا أساسيا لبلورة أي إصلاح لما يتعين الاهتمام بقضايا وزوضاع رجال التعليم والعمل على تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية بركة سيد الرئيس الله يجعل البركة تصفيق.

بقي قطاع الصحة الله غالب راك عارف كلشي.

على كل حال شكرا للسيد المستشار على مساعدته في الإسراع بنهاية الجلسة الكلمة الآن للفريق الدستوري اتفضل، كنتمنوا كذلك أنكم اتركزوا.

اتفضلوا السيد الرئيس من فضلك.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لي عظيم الشرف بأن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشوون الاجتماعية بمجلس المستشارين مذكرا بالأهمية الاستراتيجية والحيوية التي تشكلها هذه القطاعات بالنسبة لتقدم وازدهار المجتمع المغربي مؤكدا في البداية على تدخل أن الطريقة التي طبعها الاستعجالي في دراستها للميزانية داخل اللجنة كانت دون مستوي حيوية وأهمية هذه القطاعات كما أنها لا تعبر عن رغبتها في تطوير العمل التشريعي وتفعيل آليات الرقابة البرلمانية للعمل الحكومي وإذا أضفنا ما ميز هذه الحكومة من ظاهرة كثرة غياب الوزارة عن جلسات الأسئلة الشفوية وتعاملهم مع الأسئلة البرلمانية بالانتقائية فإننا سننتج بان البرلمان المغربي قد عاش من الإنكماش ولن يقم بدوره الرقابي والتشريعي عامل النظر لاستخفاف الحكومة بمثيل الأمة فإن كانت الديمقراطية قد تعززت بالمؤسسات والإصلاحات الدستورية فإنها قد تراجعت علي مستوى سلوكات السلطة التنفيذية.

اخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

إن تطوير الموارد البشرية يشكل محور أساسي في استراتيجية التنموية الذي ينبني عليها مستقبل المغرب وتكمن هذه الأهمية في كون العنصر البشري مؤهل أصبح يشكل إحدى المعدات الأساسية لعملية التنمية من منطلق أن المعرفة أضحت المحرك الاساسي لكل عملية تنموية شاملة ولعل من بين الإشكاليات والاختلالات الأساسية التي يعانيها نظام التكوين والتربية بالمغرب تتمثل في اختلالات والفوارق بين تمدرس الحواضر والعالم القروي كما أن الإنجازات والحصيلة في نظامها التربوي لا ترقى إلى مستوى الطموحات ولا

التوجه إلى التغطية وتجاوز الاختلالات بين النشاط التربوي والنشاط الإنتاجي فارتفاع معدل بطالة الخريجين وتأخر ملحوظ في التمدرس بالعالم القروي وارتفاع معدلات الفقر وتردي أوضاع الشغيلة التعليمية كلها مؤشرات وعوامل لها تأثير سلبي على تعليم الأطفال واستراتيجية الاسرة في التمدرس فكيف يمكن تحقيق تعميم التعليم ذو جودة عالية يربط بين تنوع الطلب والرغبات الفردية والتي هي نفسها رهينة للاختلالات اقتصادية واجتماعية والثقافية واحتياجات قطاع الانتاج والمقاولة الوطنية ذلك هو السؤال المحوري الذي يجب أن ينطلق منه كل من أراد تأمل في واقعنا التعليمي فاطفاء النزاهة على نضامنا التربوي يتعين مد الجسور الثالثة بين التعليم والقطاع الانتاجي من جهة بشكل يمكن من الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وخاصة على مستوى الكيف من جهة أخرى والتسلح باليقضة والقدرة على تصور وتتبع التحولات المستقبلية والمستجدات في هذا التكوين الأطر صالحة لبنيات اقتصادية القادمة مما يفرض توفر نضامنا التربوي على المرونة الكافية لإستيعاب تلك التحولات.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخواني المستشارين.

فقد أعلن ميثاق التربية والتكوين عشرة 2009.2000 عشر التربية والتكوين تنجز خلالها تغييرات الجدرية في نسقنا التربوية كما نصت على ذلك المواد 10-9-6 وتسود ميثاق الوطني للتحقيق تمدرس كل الأطفال الذين بلغوا 6 سنوات في حدود سنة 2002 وتعميم التمدرس ما قبل الأساسي في حدود 2005 في أفق تحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بالتقاطعات بين النشاط التربوي والنشاط الإنتاجي المثمثلة في 4 أهداف.

أولا: التناغم والتلاؤم بين التكوين والإنتاج.

ثانيا: تطوير جودة النظام التربوي والتكوين.

ثالثا: توسيع شبكة الفاعلين.

رابعا: تنويع مسالك النجاح وتشكل مناقشة المشروع المالي 2002 مناسبة سانحة للتساؤل مع حكومة التناوب هل انطلق بالفعل برنامج إنجاز الميثاق الوطني حول التربية والتكوين خصوصا بعد الدورة الاستثنائية للبرلمان المنعقدة في مارس 2000، والتي ناقش من خلالها البرلمان جملة من المشاريع التي تهدف إلى تفعيل مقتضيات الميثاق في جو يطبعه الاستعجال والتسرع ولم يكن لنا من مبرر إلا قرب موعد الدخول المدرسي فهل همت الحكومة على تمثيل ماجاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال الدخول المدرسي لهذا العام فقد نصت المادة 123 على إحداث ثانوية نموذجية لإلتحاق المتوفقين من التلاميذ الحاصلين علي دبلوم التعليم الاعدادي حسب مقاييس تربية محضنة بهدف القفز والسباق البناء نحو الجودة والتوفق في بداية موسم 2001-2000 على صعيد كل جهة كما تضمنت المادة 119 أن السلطات المكلفة بالتربية والتكوين ستعمل في إطار الشراكة مع الفعاليات ذات الخبرة على الصور والإرساء السريعين لبرامج التكوين عن بعد وكذا علي تجهيز المدارس بالتكنولوجيات جديدة لإعلاميات والتواصل على أن يتم الشروع في عمليات نموذجية في هذا المضمار ابتداء من الدخول المدرسي والجامعي 2001-2000 من أجل توسيع نضامنا التدريجي كما نصت المادتين علي إحداث أكاديمية للغتنا العربية والسهر علي إستعملاتها وتمكينها من مسايرة التطور العلمي والتقني إن المؤشرات التي حملها الدخول المدرسي الجديد 2001-2000 لا تبعث على التفائل وتؤكد أن مقتضيات الميثاق ستظل حبرا على ورق بسبب تماطل الحكومة وعجزها على ترجمة الواقع الملموس، فلا زالت نسب التمدرس بالعالم القروي ضئيل جدا مسجلة بذلك فوارق صارخة بين الحواضر والمدن ولازالت البنية التحتية المدرسية هشة وغير قابلة علي استقبال التلاميذ الجدد والأطفال الذين بلغوا سن التمدرس ولازال هناك تكدس الأطفال داخل قسم حيث بلغ العدد إلى 45 و50 تلميذ في القسم في بعض المناطق ولازال التكوين المهني لم يدمج بعد في نظام التعليم العام فقد أكد أحد الخبراء الفرنسيون أن اخفاقات التعليم العام هي التي حولت التكوين المهني إلى ضرورة فإذا ما إذ تم التعليم التكوين التقني والعملي النضري والتجريبي لم نكن أبدا في حاجة إلى تكوين مهني مستحكم فالتكوين المهني يفرغ من محتواه في شأن علاج وإنقاذ إخفاقات التعليم العام لماذا أجمعنا على هذا الميثاق ولما تعجلنا الموافقة على مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة لتفعيل الميثاق فعلنا ذلك إيمانا بضرورة التسريع وبوثيرة الإصلاحات في نضامنا التربوي إلا أن الحكومة ومن باب التماطل والبطئ في الأداء لم تتمكن بعد من وضع الأسس

العملية والمؤسساتية والتربية والبيداغوجية لتفعيل إصلاحاتنا والنهوض بتعليمنا بجميع المستويات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوان المستشارين،

تطرح إشكالية البطالة تحديات كبرى بالنسبة للمغرب فقد صادق العاهل الراحل جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله أن اعتبر أولى الأولويات بعد القضية الوطنية قضية الوحدة الترابية للمغرب كما اعتبرها التسريع الحكومي أولوية اجتماعية واقتصادية التزمت الحكومة بالتصدي لها والبحث عن الحلول الناجحة لتجاوزها والقضاء عليها وعلى الرغم من المجهودات المبذولة فقد ضل مشكل البطالة في تفاقم مستمر بل قد ارتفع مستوى البطالة من 16 في المائة في سنة 1997 وإلى ما يفوق 23 بالمائة سنة 2001 وقد تفاقمت هذه النسبة إلى صفوف حاملي الشهادات كما أنها تزداد استفحالا حينما يتعلق الأمر بالعالم القروي الذي يعاني التهميش وتوالي سنوات الجفاف مما يعني أن السياسة الحكومية غير قادرة على امتصاص البطالة والحد من آثارها السلبية وذلك نظرا لأن الحكومة لم تتمكن بعد من إنجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والكفيلة بضمان معدل نمو مرتفع مستديم يساعد الاقتصاد الوطني على إقلاع وبالتالي إمتصاص أعداد الفاعلين الذين يتريضون سنة بعد أخرى وذلك ما يجعل كل البرامج التي تحد ثم عنها دون جدوى لأن قروض المقاولين الشباب لم تمكن من تفعيل آلياتها وتحقيق نتائج المرجوة دون العمل على مواجهة ميثاق الاستثمار وتخفيض الضريبة على الشركات وتبسيط المساطر الجبائية ومساطر التموين وتخفيض سعر الفوائد البنكية وتسيير ولوج هذه المقاولات إلى الأسواق التي تحتكرها شركات كبرى والنتيجة واضحة الآن.

سيدي الوزير حيث أن العديد من هذه المقاولات عاجزة على أداء ديونها بل أغلبها أفلس ولم يعد قادرا على مسايرة الركب بفعل الركوض الاقتصادي الذي إنتجه قرارات حكومية غير أن وضع على التوازنات المالية وضعت بأعداد هائلة من العاطلين أما برنامج التكوين من أجل إدماج قد عرف تعثرات وانزلاقات خطيرة حالت دون تحقيق النتائج المرجوة ذلك أن المستفيدين من هذا البرنامج لم يتمكنوا من اندماج في سوق الشغل أما بسبب الوضعية المتأزمة للمقاولات التي أشرفت على تدبيرهم وإما لكون هؤلاء الشباب تعاملون مع البرنامج الاستفادة في المنحى التي تقدمها الدولة فقط ولم تحمل المقاولة مسؤوليتها.

السيد الوزير، إن ظاهرة البطالة تعتبر مشكل مغاربي وحق الشغل والعدالة في التوضيف تعتبر حقا دستوريا إلا أننا في عهدكم أصبحنا نرى ونعايش احتجاجات لدكاترة ومهندسين يندون بممارستكم التي تميز بين المعطلين للأسباب حزبية ضيقة فيستفد البعض وتغلق الأبواب في وجه الآخرين دون مبررات عملية وموضوعية إذ أن معايير التوضيف لا تحترم أقدمية الشواهد ومدة البطالة والوضعية الاجتماعية، والعاطل بقدر من أصبحت المحسوبية والزبونية مما جعلنا نشعر بالصيح اتجاها وارتفاع احتجاجات هنا وهناك فهل ستعمل وزارتكم على تجاوز هذه الحسابات الضيقة أما أن الأمر يستدعي التفاعل مع قرب الانتخابات وأعتقد أن مشكل البطالة بمفرده كاف بأن يدفع بالحكومة إلى تقديم إستقالتها لأننا ومعنا الشعب المغربي لازالنا نتذكر الوعود الكاذبة التي كنتم تروجونها إن من بين أهداف الأمن الثقافي المحافضة على ثراتنا القيم والفكر والثقافي والمعماري إلا أننا نلاحظ بأن هناك قسوة كبيرة في هذه المجالات فعلى المستوى الإعلامي فإن الحكومة قد صادرت الرأي ومنعت الصحف وحاكمت الصحفيين ولاتنتبه إلى ما ينشر بالجرائد مس لثقافتنا وقيمنا الحضارية ومن موضوعات فاضحة للأخلاق يندى لها الجبين وتشمئز منها النفرس تلكم المنشورات التي حولت المجتمع المغربي كله شاد جنسيا دون أن ترك الحكومة الفصل 77 ولم مرة ولاحدة للدفاع عن قيمنا العريقة وأخلاقنا الدينية أما بخصوص الثقافة فيكفي بأن تقوم بجولة في المدن المغربية لنكشف بأنها لا نتوفر على مسارح وقاعات ومراكز ثقافية وخزانات عمومية ويكفي أيضا أن نشير الى ما تعرفه مأثرنا التاريخية من إهمال والتي أصبحت آيلة إلى السقوط والإدثار بالإضافة إلى المخطوطات والخزانات القديمة التي تهاجر إلى الخارج كل هذه المسائل تجد سؤالا مشروعا أين هي وزارة الثقافة؟

أما فيما يتعلق بوزارة الشبيبة والرياضة فالتساؤل العريض الذي يطرح نفسه هو كيف سيرشح بلادنا نفسه لإحتضان كأس العالم 2010 في غياب المركبات والتجهيزات الرياضية بعد أن تخلت الوزارة عن بناء بعد المركبات بأقاليم الناضور ومكناس مثلا كما أن

الشباب المغربي لا يجد دورا للشباب ومركزا معدا لقضاء الوقت الحر واستثمار الوقت الثالث السيد الرئيس، إن الوقت قصير والحديث طويل وارحمونا يرحمكم الله والخاتمة أن تميزنا لهذه الوزارات لا ترقى للمستوى المطلوب لذلك سيكون موقفنا سلبيا وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الديمقراطي ماكاينش

فريق الحركة الديمقراطية الشعبية، السي عبد الصمد عرشان.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني بأن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات الاجتماعية برسم القانون المالي لسنة 2002، سأبدأ مداخلتي بقطاع التربية الوطنية نظرا لأهميته القصوى ودوره الأساسي في تقديم المجتمع ولا يسعني بهذه المناسبة إلا بالتنويه بعرض السيد وزير التربية الوطنية أمام لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية حيث لا مسنا في رغبته الأكيدة في تحقيق الأفضل لهذا القطاع حتى يتماشى وتطلعات الشعب المغربي الذي يعقد الآن آمالا عريضة على إصلاح هذا القطاع الحيوي من جهة ومن جهة أخرى قد يتبوأ المكانة التي يتوخاها له عاهلنا الكريم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي مافتئ يدعم هذا القطاع الذي اعتمد ضمن منطلقته المرجعية توجيهات جلالته السامية بالدرجة الأولى هذا وقد تبين من خلال عرض السيد الوزير أن المجهودات المبذولة في هذا القطاع قد أسفرت على عدة مكتسبات خصوصا فيما يتعلق بتعميم التمدرس حيث تجاوزت نسبة 90 في المائة في صفوف أطفال الفئات العمرية من 6 إلى 11 سنة خلال هذه السنة وهذا إنجاز هام يستحق التنويه والتشجيع إضافة إلي ذلك ارتفع عدد تلاميذ الإعدادي وتوسيع قاعدة التعليم الثانوي والتقني وتحسينهما بحيث ثم التوجيه 52 بالمائة من التلاميذ إلى الشعب التقنية والعلمية كما تم تزويد الثانويات بالأنترنيت وعددها بالحاسوب أما بخصوص العنصر البشري فنسجل أن بالرغم من الجهود الحديثة التي تبذلها وزارة التربية الوطنية بالقسوية عشرات الآلاف من الملفات للترقية استثنائية الأولى والثانية للموظفين وإحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية وإدماج عدد من المعلمين العرضيين فإن كل هذه المجهودات تبقى غير كافية وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الانتقالية وأن الشرع فيها بشكل نتأخر تبقى هناك عدة حالات اجتماعية عالقة كالإنتقال للأسباب صحية أو الالتحاق بالزوج وهذه الأمور نتمنى أن تجد طريقها للحل بطريقة سريعة إن وزارة من حجم وزارة التربية الوطنية تستحق الدفع من ميزانيتها حتى تتمكن من مواجهة جميع الصعوبات التي تعترضها وللاسف الشديد فإن ما نلاحظه هو العكس قد عرفت نقصا في ميزانيتها هذا في الوقت الذي نجد الطموحات الكبيرة للوزارة تصطدم بميزانية هزيلة جدا وهذه مفارقة تزيد من تفاقم أوضاع التعليم بصفة عامة في بلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

بخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أشير بأن هذا القطاع قد تعزز بمكسب الأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية وهذه المبادرة لايسعنا التنويه بها أملين بأن يبقى الاهتمام بالطلبة إلى أكثر من ذلك خاصة ونحن نعلم مدى التهميش الذي عاشه الطلبة منذ زمن طويل في أن أذكر هنا مسالة الجمود المطلق التي تعرفه المنحة الهزيلة أضف إلى ذلك معايير توزيعها تشابه التباسات عديدة وأدل على ذلك حصول بعض الأبناء الميسورين عليها وحرمان بعض الأبناء الفقراء المعوزين خاصة منح السلك الثالث كما نلاحظ أيضا أن البحث العلمي لا يرقى بعد إلى المستوى المطلوب لذلك يبقى في أمس الحاجة لمزيد من الدعم إذا ما أردنا أن يكون أداة فعالة في الدفاع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إن الغلاف المالي مرصود للميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي يبقى عاجزا عن تنفيذ متطلبات هذا القطاع الحي.

فيما يتعلق بقطاع الصحة فنظرا لتزايد كثافة السكان لقد أصبحت الميزانية المرصودة لهذا القطاع لا تفي بالغرض باعتبار حيوية هذا القطاع فيجب على الدولة أن توليه الأولوية والأهمية في برامجها خاصة العالم القروي الذي يعاني من نقص كبير في

المستوصفات والمستشفيات الأساسية فعلى الرغم من سياسة الوقاية التي تنهجها الدولة في السنين الأخيرة والتي أعطت ثمارها في التقليل من أمراض فإننا نرى بأن هذا القطاع مازال يستحق المزيد من العناية نظرا لدوره الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأننا نعلم ماتوليه الدولة المتقدمة لقطاع الصحة على مستوى التجهيز والتطبيب وترشيد الضمان الاجتماعي التعاضديات الصحية التي تتقاسم مع الدولة تحمل الأعباء وتخفيفها على المواطنين، من تم لا يمكن لأي سياسة صحية أن تكون لها مردودية ونتائج الإيجابية على صحة المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود في البوادي والمدن إلا بتوفير المستوصفات ومراكز الصحة بالبوادي والقرى النائية وتمكينها من التجهيزات والوسائل الضرورية والعمل على تحسين وضعية الأطباء والممرضين والأعوان مع منح مساعدات وتشجيعات للعاملين في البوادي النائية لذلك فإننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية سنرفض تلك الميزانية المرصودة التي لا تستجيب لتلبية الطموحات الكبيرة وشكرا.

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لجبهة القوى الديمقراطية السي محمد، تفضل السيدي.

المستشار السيد محمد قرو،

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

أتدخل باسم فريق جبهة القوى لمناقشة بعض المحاور التي تندرج في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وسيكون من الصعب علينا التطرق لكل القضايا المطروحة في هذه القطاعات نظرا لشساعتها واعتبارا لكون هذه اللجنة تختص عمليا بكل القضايا الاجتماعية وما أكثرها لذلك سنقتصر على بعض القطاعات وبأكثر ما يمكن من الإختصار لقد اعتبرت حكومة التناوب بأن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وإقرار سياسة اجتماعية ذات نتائج واضحة وملموسة من أهم أولوياتها نظرا لتراكم العجز في هذا المجال بشكل شامل يجعل من الصعب تحديد أولوية دون غيرها من جهة ونظرا للطبيعة الاصلاحية لهذه الحكومة وتوجهاتها الاجتماعية المنسجمة تماما مع توجهات جلالة الملك محمد السادس والتي مافتئ يعبر عنها يوما عن يوم.

يعتبر التعليم عنصرا حاسما في تأهيل الانسان المغربي لمواجهة تحديات العصر ومواجهة رهاناتنا الوطنية المتعددة ونحن نناقش مشروع الميزانية القطاعية للتربية والتكوين في ضرف يعرف بداية تطبيق مقتضيات ميثاق التكوين التربية والتكوين وهو تطبيق عرف بعض الإرتباك، وغياب التواصل بين أجهزة الحكومة والمجتمع والمرتبطين بالقطاع بشكل خاص هذا الإرتباك الذي عبرت عنه ردود الفعل المصاحبة لبداية تطبيق النظام الجديد للامتحانات على المستويين الإعدادي والثانوي كما أننا نناقش ميزانية هذا القطاع في ضرفية تتميز باحتجاجات أسرة التعليم العنصر الحاسم في إنجاح الإصلاح وتطبيق مقتضيات ميثاق التربية والتكوين هو ما يعبر عن وجود مشاكل حقيقية لا يمكن تحقيق الاصلاح دون التغلب عليها وإذ نسجل المجهود الذي بذلته وزارة التربية الوطنية لاستكمال المرحلة الاولى من مراجعة النظام الأساسي ونظام التعويضات للأسرة التعليم وعلى مستوى الوزارة والنقابات التعليمية فإننا ندعوا الحكومة إلى الإسراع في إنجاز المرحلة الثانية وهي الأهم لإقرار هذا النظام وإدراج انعكاساته المالية ضمن السنة المالية القادمة إن قضايا التعليم متعددة ومتشابكة ولا ننكر المجهود الحكومي المبذول لحل بعضها ونسجل هنا العمل الذي تم القيام به من الوصول الى 90 بالمائة من نسبة التمدرس وإن كنا نعتقد أن بقاء 10 بالمائة من الاطفال المغاربة غير متمدرسين أمر لا يمكن قبوله في القرن 21 وبخصوص تعميم التعليم فإن التقدم الملموس على مستوى تعليم القرويات على مستوى المدرسة الابتدائية لابد من التنويه به لكن مابعد ابتدائي ونحن نعلم صعوبة مواصلة الدراسة في الطور الإعدادي في العالم القروي ونود التعبير عن دعمنا لسياسة الشراكة التي تنهجها الوزارة على مستوى إيواء القرويين عامة وللقرويات بوجه خاص مثل بناء دور الطالبات وأملنا أن تتوسع هذه السياسة لتشمل كل مناطق البلاد كما نود إثارة الإنتباه إلى أهمية الشراكة مع الجماعات المحلية لتوفير الإيواء لكن أيضا لتوفير النقل المدرسي في العالم القروي لدعم مواصلة الدراسة بعد المرحلة

الابتدائية وبخصوص التعليم العالي فنحن نتساءل عن مسار الاصلاحات خاصة وأن السنوات الثلاث التي حددت كفترة انتقالية تقارب من الإنتهاء دون أن نلمس نتائج ملموسة لمقاربة الإصلاحات فلازالت الجماعات المغربية تعرف نفس الوضعية من حيث الإكتضاض وضعف الجودة وتعدد مشاكل الطلبة وعدم تلائم التكوين مع سوق الشغل ومازالت كذلك الجامعة بعيدة عن انفتاح الفعلي عن محيطها كما تؤكد عليه كل الخطابات الرسمية ونعبر عن أملنا بهذه المناسبة بأن تتم تسوية المشاكل التي يعاني منها أساتذة الجامعة وأن يتم إنتقاء المؤهلين لتحمل مسؤوليات الجامعية بشكل شفاف وحسب الكفاءة والانتاجية كما هو وارد في القانون المنظم لهذه العملية وفي مجال البحث العلمي فنحن نرحب بتوجه الحكومة الهادف الى تنمية البحث وجعله أكثر فائدة لبلادنا وذلك من خلال بعض المبادرات التي أبانت عنها منذ 1998 حيث تم تخصيص مبلغ 45 مليون درهم في ميزانية التسيير لتمويل مشاريع في ميدان البحث العلمي وكذلك إنشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية كما تم تخصيص لأول مرة ميزانية لتجهيز البحث العلمي في إطار المخطط الخماسي وهي مبادرة جد هامة وأملنا كبير أن يساهم تطبيق المشروع الموضوع لمناقشة اليوم في تجاوز الوضعية الحالية للبحث العلمي والتقني ببلادنا خاصة ما يتعلق بتجاوز وضعية تشتيت الجهود والعمل على تجميع الطاقات والإمكانيات البشرية المتوفرة وحسن تدبيرها وتوجيهها.

فالبحث العلمي عندنا لازال يعتمد في جزء كبير منه على مبادرة فردية من طرف اساتذة أو طلبة باحثين وهي مبادرة تفتقر للدعم المالي من جهة والى إطار أشمل يتوجه في إطاره المجهودات الفردية كما أن المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات العمومية التابعة لمؤسسات الجامعية أو لقطاعات وزارية تضل مجهودات متواضعة النتائج وبإمكان الرفع من مردوديتها إذا ما تم تجميع كل الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه المؤسسات وتوزيع المهام والموضوعات ذات الأسبقية وتفادي تكرار دراسة نفس القضايا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوان المستشارين،

يعتبر قطاع الصحة إحدى القطاعات الاجتماعية الأساسية نظرا لارتباطها المباشر بالسلامة الجسدية والنفسية للمواطن وأنها لا مصادفة سعيدة أن نناقش هذا القطاع والحكومة قد صادقت الأمس على مدونة التغطية الصحية الأساسية الذي طال انتظاره وإذ نسجل بارتياح كبير لهذا القرار فإننا نود التأكيد بأن إحدى الإصلاحات أنه إحدى الإصلاحات الكبرى بل والتاريخية التي سجل لحكومة التناوب لأنه إصلاح سيعالج إشكالية مركزية في مجال الصحة وهي إشكالية تمويل الخدمات الصحية وهي خدمات تحتاج بالفعل لأموال كبيرة نظرا لتقدم وسائل التشخيص كما أن الإصلاح سيضمن ولوج كل الفئات الاجتماعية للخدمات الصحية وسيضمن كرامة الإنسان المغربي وإعضاءة من تقديم شواهد الضعف المهنية ونسجل من جهة أخرى التفكير الجاد في إنجاز ميثاق وطني حول الصحة يحدد مسؤوليات وحقوق كل المتدخلين في هذا القطاع وهذا ورش إصلاحي أخر له أهمية كبرى في استكمال النظام الصحي ببلادنا لقد سجلنا في السنة الماضية الخطاب الحقيقة لوزارة الصحة عند اقديمه الميزانية الفرعية لقطاع الصحة كما سجلنا مجموعة من الالتزامات رأينا خلال السنة الجارية تحقيق البعض منها خاصة إصلاح المستعجلات ومعالجة مشكل الدواء بإقرار مركزية الشراء في إطار عقلنة الموارد المالية للوزارة وحسن تدبير الإمكانيات الضرورية كما ننوه بالصرامة التي واجهت بها الوزارة بعض انحرافات المسيئة كرجال ونساء الصحة.

غير أنه لاحظنا أن هذه الإصلاحات تمت مقاومتها من بعض اللوبيات التي ألفت الإستفادة من الوضعية السابقة إننا ندعوا إلى مزيد من الجرأة والصرامة في مواجهة لوبيات المصالح وهي جرأة وصرامة مدعومة بالتأكيد من طرف الرأي العام وكل الفعاليات الوطنية ببلادنا السيد الرئيس، لا يمكننا ونحن نناقش الميزانية المدرجة في هذه اللجنة دون التطرق ولو بإيجاز لقطاع الثقافة والاتصال ونود أن نسجل في البداية الأهمية التاريخية للمبادرة الملكية السامية بإنشاء معهد الدراسات الأمازيغية وهي مبادرات تجيب على إحدى الإشكاليات الكبرى لثقافتنا الوطنية ولا كما نسجل مرة أخرى الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكوكة للشأن الثقافي الذي ظل مهمشا لعقود وقد تبين سلامة الثقافة بالاتصال نظرا لارتباط الوثيق بين القطاعين لكن يؤسفنا أن نقول أن قطاع الاتصال لم يعرف أي إصلاح حقيقي وذلك في غياب إقرار المجلس الأعلى السمعي البصري واستمرار العقليات التي مازالت تربطه بالماضي

ولسلوكات المتجاوزة ولم تعد منسجمة مع هذا العهد الجديد تلك بعض القضايا وغيرها كثير التي ارتئينا التركيز عليها في هذا التدخل دون أن يعني ذلك تنقيصنا من أهمية القطاعات والقضايا الأخرى التي لا يسمح الوقت المحدد للتطرق إليها وفقنا الله جميعا إلى ما فيه خير والسلام عليكم.

السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد عبد الرحمان أوشن.

باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخواني المستشارين.

الذين أحيي فيهم روح الصبر والصمود. السيد الرئيس كنا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي أعددنا تدخلا ضمناه جملة ملاحظات مقترحات فريقنا حول مشاريع الميزانيات النوعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك بعد ما تتبعنا مناقشة هذه القطاعات بتفصيل على مستوى اللجنة كان بودنا أن نتقدم بمقترحاتنا وملاحضاتنا حول مشاريع هذه الميزانيات على مستوى جلستنا هاته الا أن واقع حال هذه القاعة وهذا المشهد السريالي لي استحكم على هذه الكلمة جعلتنا نفضل في فريقنا تقديم تدخلنا حول مشاريع هذه القطاعات إلى الرئاسة قصد تسجيلها فحسب وذلك ربحا لبعض الوقت لمن سيتقدم بعدي للتدخل ورأفة بكم جميعا والسلام عليكم وشكرا سيدي الرئيس. شكرا السيد المستشار على هذه المبادرة.

أتمنى أن تكون قدوة لجميع ما تبقى الكلمة للفريق الإشتراكي السيد محمد سعدون تفضلوا.

المستشار السيد محمد سعدون،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

سأناقش الميزانية القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وهذه مناسبة لنا للإطلاع على المجهودات المبذولة من طرف السادة الوزراء والسيدة الوزيرة كما أنها مناسبة لمناقشة الصعوبات التي تصطدم بها هذه المجهودات نظرا للاعتمادات المخصصة ونظرا للأوضاع المالية والاقتصادية للبلاد في ضل رواسب وإكراهات تزداد حدتها بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية كما أن في الفريق الاشتراكي نعي اتساع هوة الفوارق الاجتماعية والتي هي ليست وليدة اليوم بل هي نتيجة لتدبير اقتصاد سابق ارتكز على هيمنة القنوات الامتياز والزبونية ومختلف أشكال الفساد الإداري والسيطرة المرتبطة بدوالب الحضوة والجاه والسلطة الادارية مما جعل الخصاص الاجتماعي يتفاقم على امتداد عقود من الزمن ليصبح إرثا ثقيلا على هذا الجيل ومن أجل مواجهته يتطلب تعبئة أوسع للموارد المادية والبشرية وإصلاحات كبرى في مختلف الميادين وإننا على وعي كامل بأن هذه الاصلاحات لا يمكن تنفيذها كاملة في عمر الولاية ا الانتخابية الحالية بل لابد للشعب المغربي أن يجدد ثقته الديمقراطي الذي تحمل مسؤولية بكل شجاعة لتنفيذ برامج الإصلاح لوضع المغرب في مصاف الأمم الراقية وبهذه المناسبة لابد أن نثمن بما تقوم به وزارة التربيةالوطنية، من أجل رفع نسبة التمدرس وتوسيع التعليم الابتدائي حيث أن نسبة التمدرس تجاوزت 9 بالمائة ويرتقب أن تحسن في الموسوم المقبل كما نشير إلى المجهود الحكومي من أجل تعميم التعليم الإعدادي والثانوي كما نسجل إجراءات الوزارة التربية والتكوين وذلك بمراجعة تظام الإمتحانات ومراجعة المناهج التربوية وبرامج تكوين الأطر وهذه المراجعة للبرامج تأخذ بعين الإعتبار مقومات الدين الاسلامي الحنيف ومقومات هويتنا الحضارية ومبادئنا الأخلاقية والثقافية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان ومبادئها الكونية وملائمة المناهج التربوية مع متطلبات سوق الشغل ومتطلبات التعليم العالي ومستجدات المعرفة والتكنولوجية كما نشير بالمجهودات المبذولة في ميدان الموارد البشرية التي هي عماد كل إصلاح في نضامنا التعليمي وكذلك وعي الوزارة بالأوضاع الصعبة التي يعيشها الجنود المجهولون في قطاع التربية والتعليم كما نثمن ما بذلته الوزارة من أجل مراجعة النظام الأساسي ونظام التعويضات بشراكة تامة مع النقابات التمثيلية

وبهذه المناسبة فإننا في الفريق الاشتراكي نطالب الحكومة أن تسرع في إخراج نظام التعويضات الى حيز الوجود لينصاغ الفئات التعليمية لأن الإصلاح الذي ننشده من مختلف مراحل التعليم لا يمكن أن يتحقق ومعنويات الشغيلة التعليمية محطمة نتيجة لعدم الإستجابة لمطالبها المادية والمعنوية العادلة إسوة بالقطاعات الأخرى التي عملت الحكومة مشكورة من أجل تحسين وضعيتها وبالنسبة للتعليم الجامعي لايسعنا إلا أن نثمن الأوراش المفتوحة من طرف الوزارة المعنية لإعادة إنطلاقة الإصلاح البيداغوجي بشراكة تام مع رجال التعليم العالي هذا الإصلاح الذي يهدف إلى تحسين مردودية التعليم العالي والجامعي والرفع من مستوى الخريجين من أجل إدماجهم في الحياة الاجتماعية والأقتصادية وإننا نعي ذلك تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في هذا الميدان كما أن تغطية المنح وصلت الى نسبة 65 بالمائة وهذه النسبة تضل ضعيفة للأقاليم الضعيفة والتي يجب أن تحسن لأنها لا تفي بالحاجيات كما نقدر المجهود الحكومي في هذا الميدان ويكفي الإشارة إلى رقم 61 بالمائة من ميزانية التسيير لوزارة التعليم العالي المخصة للمنح والأحياء الجامعية كما أنها مناسبة من أجل الإشادة بما يبدل على صعيد العلمي من مجهودات وذلك بدعم كل من المركز الوطني للطاقة وعلوم التقنيات والمركز الوطني والتخطيط العلمي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لابد من الإشارة إلى ما تقوم به وزارة الثقافة والإتصال من مجهود في مختلف الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها سواء على مستوى المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز وكذلك تقييم الدعم في كافة المستويات سواء على مستوى الكتاب أو السينما أو المسرح وبرنامج صيانة المآثر التاريخية والمواقع الثقافية وبهذه المناسبة فإننا في الفريق الإشتراكي ننوه بالمبادرة الملكية السامية القاضية بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبالنسبة للإعلام والإتصال لابد من إخراج توصيات المبادرة الوطنية حول الإعلام إلى حيز الوجود وذلك بإصلاح الإعلام وتطويره وإخراج قانون إطار السمعي البصري الى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في هذه المناقشة لابد أن نظهر المجهودات التي تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل حماية إرثنا الديني وهويتنا الإسلامية والوقوف أمام الشوائب التي قد تؤثر سلبا على مقدساتنا الحضارية والدينية وبهذه نشيد بدور الوزارة في الوقوف بحزم ضد ظاهرة السكن العشوائي التي تريد تمزيق إخوة الإسلامية بين مختلف الفئات الشعبية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في هذه المناقشة لابد من التطرق الى تقوم به وزارة الصحة من مجهودات كبرى في مجال التطهير وإعادة الهيكلة وعقلنة الموارد من أجل التغلب على الصعوبات والعراقيل التي تعرفها الوزارة من أجل تلبية حاجيات المواطنين بكل فئاته من معاقين ومرضى السكري والقصور الكلوي وغيرها من الأمراض المستعصية والفتاكة وأيضا نسجل التي حققتها بلادنا في المجال الصحي على الصعيد العالمي وخاصة إعتراف منظمة الصحة العالمية لصالح بلادنا لداء الشلل ونثمن بما تقوم به الوزراة في مجال تكوين المرضين وإعادة فتح هذه المعاهد التي اغلقت نتيجة السياسات الحكومية السابقة مما جعل الخصاص في ميدان التمريض كبيرا والاف من شبابنا الجامعي يعاني البطالة ويعيشها ونثمن المجهود الحكومي الذي يسعى إلى التغطية الصحية وتفعيلا للتصريح الحكومي ولكننا نأمل كذلك بإخراج الميثاق الوطني للصحة لما له من أهمية بالغة في هذا الضرف وإنها لمناسبة لأن نشكر الحكومة على استجابتها للإعفاء الخدمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة بما في ذلك الخدمات المقدمة من لدن المصحات والمؤسسات التي تدخل في اختصاص التحليلات الطبية المنجزة في المختبر والتحليلات الطبية وذلك للتخفيف من هبئ ارتفاع أسعار الخدمات الطبية على المواطنين إننا في الفريق الاشتراكي نثمن المجهودات التي تقوم بها وزارة الشبيبة والرياضة وخاصة في المجالات التالية، تخصيص الدعم المادي للإنجاز المركبات الرياضية بكل من مدينة طنجة ومراكش

وأكادير في إطار إعادة ترشيح بلادنا للاحتضان منافسات كأس العالم 2010 وغيرها من البرامج في ميدان الطفولة والمرأة والهيكلة كما أنها مناسبة لمطالبة الحكومة بمضاعفة الجهود لدعم هذه الوزارة من أجل أن تساهم في العالم القروي خدمة لشباب القروي الذي يزخر بإمكانات هائلة في مختلف الاختصاصات الرياضية التي يجب اكتشافها والعناية بها من أجل خلق أطفال رياضيين في مختلف التخصصات .

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار على تفهمه آخر تدخل في هذا القطاع للفريق الكنفدرالي.

المستشار السيد مولاي مهدي أندرقاوي،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الكنفدرالي بمجلس المستشارين بأن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية المدرجة ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2002 بخصوص محور التعليم لابد أن أشير إلى أن هذا القطاع من أوسع القطاعات ولذلك سيكون تدخلي بمثابة أشار فأشار.

أولا: إن قطاع التعليم الآن يشهد دينامية جديدة تستشف منها أن الدولة أدركت بعد مرور، ليس بقصير جسامة الخطأ الذي ارتكب في حق الشعب وناشئته بهذا الصدد وإن صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبداية أجرئته يبشر ببزوغ عهد جديد ومصالحة الدولة مع مواطنيها ويمكن اعتبار النسبة التي وصل إليها التمدرس من تباشير لكن لابد أن نشير من باب النقد البناء الى ملاحظات أساسية أولا بطئ الوثيرة التي يسير بها تطبيق الاجراءات القانونية المؤطرة للميثاق.

ثانيا: عدم مسايرة الوسائل المتوفرة لتنفيذ مقتضيات الميثاق على الوجه الأحسن.

ثالثا: التماطل في تلبية مطالب الشغيلة التعليمية باعتبارها الجزء المعني بتنفيذ مقتضيات الميثاق وإن خوض إضرابين ولمدة كبيرة منذ بداية هذه السنة ولحد الساعة دليل على الاستهتار بهذه الشغيلة من طرف الحكومة رغم توقيعها للاتفاق 10/12/2000 لقد ساندنا الميثاق الوطني للتربية والتكوين ودعمنا من موقعنا المقتضيات التطبيقية التي صدرت في شأنه ونعتقد أن مسؤولية الحكومة كبيرة وجسيمة تجاه العمل على انجاحه الا أننا نخاف من أن تؤدي بانزلاقات والارتجالات إلى تحريفه عن مقاصده النبيلة وفي الوقت نفسه نحذر من أي تعامل لامسؤول مع التعليم فقضيتنا الوطنية لا تقل أهمية عن القضية الأم مثل الوحدة الترابية قد يؤدي لا قدر الله إلى كارثة وطنية فالمصالحة مع قضية التعليم هي مصالحة مع الذات الوطنية إلى عهد تتفاعل فيه قيم الديمقراطية والحس الوطني والفكر المتنور الخلاق وبخصوص التعليم الخللي والبحث العلمي وتكوين الأطر لم نسجل شيئا جديدا على مستوى الميزانية، إذ تشهد الأرقام التي تبين أيدينا على عدم كفايتها في وقت تم فيه تدشين إجراءات الميثاق الوطني وتفعيل القانون الوطني 00-1-0 الخاص بالجامعة ووضع النظام الجامعي البيداغوجي على محك التطبيق إن الجامعة المغربية قد تطورت وراكمت التجارب وقطعت أشواطا هامة على مستوى تخرج أفواج كثيرة من حملة الشهادات والكفاءات العملية بل رواذا على مستوى البحث العلمي مما جعلها محط تقديم وإعجاب على المستوى العربي والافريقي بل حتى الدولي ولازالت جامعاتنا رغم المشاكل التي يتخبط فيها خريجوها محط إقبال من طرف حملات الباكلوريا وفي هذا الصدد تتوقع الدراسة أن يصل عدد الطلبة إلى 500 ألف طالب في سنة 2010 وهو مؤشر على الإكراهات التي ستواجها الحكومة المقبلة مما يجعلنا نطرح السؤال أية جامعة نريد ولأية مهام إن الملموحات التي سجلها الميثاق الوطني للتربية والتكوين على هذا المستوى لم يكون من الممكن تحقيقها إذا ما تركت الفرصة. للإكراهات المالية تفعل فعلها على المستوى العرقلة فالنهوض بجامعتنا يقتضي التفتح على المزيد من الفاعلين الاقتصاديين وعلى فتح آفاق جديدة أمام خريجي الجامعات حتى نتمكن من محاربة اليأس الذي أصبح يتسرب إلى صفوف المقبلين عليها وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى بعض المطالب المقترحة.

أولا: وضع آلية فعالة وشفافية لتطبيق ماتنص عليه مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

ثانيا: دعم دمقرطة التسيير التي نسجل بكل اعتزاز تدشينها.

ثالثا: خلق جامعات أو أنوية جامعية للتخفيف الضغط على بعض الجامعات.

رابعا: الاهتمام بوضعية الموارد البشرية باعتماد الحوار كصيغة مثلى لحل المشاكل والاستجابة للمطالب.

خامسا: التأهيل والعناية بالمرافق الجامعية من أحياء جامعية ومطاعم وبنايات وإحداث المزيد منها.

سادسا: المزيد من دعم البحث العلمي عن طريق تخصيص ميزانية مشرفة وكافية وتوسيع مرافقه.

وبخصوص محور الصحة، بالرغم من تسجيلنا لبعض المجهودات المبذولة على مستوى تدبير الموارد والتحسن الملموس الذي عرفته بعض المؤشرات الصحية فإنها تبقى دون مستوى الحاجيات والتطلعات فلازال القطاع يعاني من رواسب أزمة بنيوية وهيكلية تراكمت عبر العقود الماضية نتيجة للانعكاسات السلبية لسياسة التقويم الهيكلي من جهة وللنظرة التجزيئية في التعاطي مع الإشكالية أو المنظومة الحصيتين من جهة ثانية وهذا ناتج بالأساس عن غياب رؤيا واستراتيجية واضحة المعالم والأهداف في بناء نظام صحي وطني ذي بعد اجتماعي وإنساني وتنموي مندمج في بيئة سياسية واسعة وشاملة وذات تأثير على العوامل المتقاربة والمؤثرات في سياسة التنمية المستديمة وتهدف إلى تحسين الوضعية الصحية للمواطنين والرفع من انتاجياتهم ورفاهيتهم وتتجسد هذه الوقائع في الفوارق الاجتماعية والجهوية والخصاص المهول في الموارد المالية والبشرية وضعف التجهيزات خاصة في العالم القروي وهوامش المدن ومن هذا المنطلق وفي إطار تدعيم المسلسل الديمقراطي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحقه في الرعاية الصحية نجدد تأكيدنا على ضرورة التفكير الجماعي في ميثاق وطني للصحة يهدف الى خلق وبناء نظام صحي وطني مؤهل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ومواكبة التطورات المتسارعة والمتلاحقة في ميادين الطب والتمريض والتكنولوجيا الطبية وصناعة الأدوية وقادر على الإستجابة الكاملة للحاجيات الأساسية المتزايدة للمواطنين في الرعاية والأمن الصحي في إطار مبادئ العدل والمساواة والتضامن والجودة والأخلاق المهنية توجهات تستدعي تطوير مستمر لأساليب ومناهج وآليات تدبير النظام الصحي من خلال تحديثه وفقا لرؤية جديدة ومتجددة تجعل من مكوناته وحدة تتكامل فيما بينها وتتفاعل ضمن خطة عامة وشاملة ولتحقيق هذه الأهداف لابد من القيام بعدد من التدابير والإجراءات المستعجلة.

أولا: مراجعة الضرائب والرسوم المفروضة على الاستثمار في القطاع الطبي والخاص.

ثانيا: مراجعة التشريعات المنظمة للقطاع الخاص والتعاضدي وإعادة النظرة في التعريفة الاستشفائية مع وضع وسائل وآليات المراقبة المستمرة.

ثالثا: إصلاح السياسة الدوائية الوطنية ومحاربة الإحتكار والفساد الذي طال هذا المجال لعدة سنوات.

رابعا: مراجعة النظام الأساسي الخاص بالممرضين وبالمساعدين الطبيين بهدف الزيادة في التعويضات، ترقية الممرضين المساعدين للسلم الحادي عشر ترقية الممرضين المجازين من الدولة خارج السلم.

خامسا: مراجعة النظام الخاص للأطر الإدارية بالوزارة.

سادسا: التعويض عن الحراسة والمداومة والتجوال والمسؤولية.

سابعا: إعداد مشروع قانون خاص بالمساعدين الطبيين والدكاترة العلميين العاملين بالوزارة.

ثامنا: الإسراع بمعالجة أوضاع خريجي مدرسة الأطر وحاملي الشهادات الجامعية.

تاسعا: إخراج القانون الأساسي الخاص لمستخدمي المراكز الاستشفائية الجامعية وبالنسبة للثقافة فإن السؤال المحوري الذي يؤرقنا جميعا هو أي ثقافة نؤسس لأجيال المستقبل؟ فبرغم مرور 4 سنوات من عمر الحكومة الحالية فلازالت أشياء كثيرة تحتاج الى التطبيق كما أنه يجب أن نعطي لمفهوم الثقافة ما يستحقه من بعد نبيل نتفاعل فيه القضايا الحقيقية مع روح الإبداع الفاعل كما نسجل غياب الإهتمام الجدي بخصوصية الثقافية المحلية وعدم تفعيل اتفاقيات الشراكة مع الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني الضعف الفضيع في البنيات التحتية إهمال الجانب الاجتماعي للعنصر البشري أما فيما يخص الإتصال فقد أكدنا دائما وأكد الجميع على أن قطاع الإتصال مما يشكله من أهمية رئيسية لبناء مجتمع حقيقي يجب أن يعكس هموم وقضايا الوطن

يجعل أداة طبيعية للتعبير والمبادرة ولكن أكدت وتؤكد الحقائق والوقائع المتعددة جدية الأسئلة التي طرحناها في مناسبات سابقة وهي بماذا يتسم إعلامنا الوطني وكذا وضعية العاملين به؟ ما محط مكونات الأمة فيه؟ كيف نستوعب ونفهم الاستعداد لمواجهة تحديات العولمة لربح رهان الإعلام إلى جانب الرهانات الأخرى؟

وفيما يخص قطاع الشبيبة والرياضة. فرغم الأهمية التي يجب أن يحضى بها نظرا لدوره التأطيري والتربوي فإننا نسجل إستمرار تغييب الهاجس الرياضي على حساب باقي القطاعات مما حوله تدريجيا إلى مرفق شبه رياضي حيث نلاحظ أغلبية دور الشباب وأندية الطفولة عبارة عن بنيات متلاشية تفتقر للتجهيزات الأساسية والتأطير الكافي وكذا ضعف الاعتمادات المرصودة لها ونفس الأمر يسري على المخيمات الصيفية وكذا مراكز إعادة التربية التي تفتقد الأطر التربوية المكونة لها عملية التأطير والتوجيه بها كما نثير وضعية العاملين بالوزارة الذين يعيشون ضروف اجتماعية مزرية تتطلب تحسينها نعتبر أن أسلوب التجزيئي الذي تنهجه الوزارة فيما يخص قطاع التنمية الاجتماعية والتضمن والتكوين في معالجة الإشكاليات الاجتماعية الناجمة عن غياب التنمية لا يمكن أن يحقق المبتغى وبالتالي يقودنا للتساؤل عن مفهوم التنمية فكيف يمكن التعبير عن تصور واضح لمحاربة الفقر بمختلف مظاهره في وقت لا يبرز ذلك من خلال ميزانية الوزارة علما أن محاربته يجب أن تتم في إطار برنامج متكامل مندمج ضمن رؤية شمولية الإشكالة التنمية.

أمر إلى قطاع التعاون الوطني التعاون الوطني فإن أكثر من 3600 من مؤطرات المراكز الاجتماعية يعانون من مشكل الترسيم ناهيك عن عدم تطبيق المرسوم المشترك بين الوزار الخاص بالتقنيين والمكونين وعدم أخراج القانون الأساسي والهيكل التنظيمي الى حيز الوجود.

وأخيرا بالنسبة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نرى من واجبنا إعادة التذكير بموقفنا الثابث والطريقة التي تسير بها الأمور داخل هذه الوزارة والتي لا نرضاها لبلادنا في عصر قطع فيه التقدم العلمي والإنطلاق الفكري مراحل متميزة إننا نبرء بأنفسنا في أن نتدخل في مناقشة الثوابت التي إنبنى عليها ديننا الحنيف ولكن هناك قضايا تتعلق بالجوانب السياسية وجانب الحريات والإفتاء والتصرف في المال العام تحتاج إلى نقاش واسع تشترك فيه وسائل الفعاليات دينية كانت أو فكرية من جهة وإلى إجراءات إدارية محاسبية شفافة وبمناسبة مناقشة الميزانية لابد أن نؤكد بأف وزارة الأوقاف لاتشكوا من الخصاص الذي تشكو منه قطاعات أخرى باعتبار أن هناك ميزانية إحتياطية تتفاعل في الظل في وقت يشكو العاملين بهذه الوزارة على مختلف المستويات من هزالة أجورهم وعدم كفايتها نعم هناك العديد من الأيجابيات المسجلة بالسنوات الأخيرة ولكن نعتبرها غير كافية وإذا أردنا أن نقف عن السلبيات فلا يمكن حصرها خلال الوقت المسموح ولكن لابد أن نشير إلى أن هناك خلل يستحق أن نشير إليه ويتعلق بالتدبير المتبع فيما يتعلق ببعض القضايا التي تهم التوجيه ذلك أن بعض المنابر الدينية أطلقت العنان لنفسها لتصدر فتوى إطلاق الكلام على عواهنة الذاكرة الوطنية وماسة ببعض رموز الحركة الوطنية وخاصة منهم الشهداء في وقت دقيق الوزارة تتفرج دون أن تحرك ساكنا وبهذه المناسبة نستنكر ماقام به أحد المحسوبين على الفتوى من قذف وتجريح في حق من رخصوا حياتهم من الشهداء في سبيل هذا الوطن إن مرافق الأوقاف أصبحت في حاجة الى حوار وطني واسع من أجل النهوض به وتحديثه وجعله وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، إذن ننتقل الى الميزانية الفرعية المندرجة تحت إطار لجنة الخارجية، الآن عندنا 2 ميزانيات ماغديش اتكون التدخلات كيف ماسابق عندنا ميزانيتين فقط لهذه اللجنة وانطلبوا من السادة المستشارين ايسرعوا وغدي ايكون أنهم ايعطيوا التقارير ديالهم مكتوبة بحال.

فريق التجمع الوطني للأحرار أول متدخل. فريق الحركة الوطنية الشعبية ماكاينش. فريق الاتحاد الديمقراطي، الإتحاد الديمقراطي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، إذن غادي انتافقوا إلى ماكانوش ايباقوا للآخر ايكون اتفاق المجلس اتفضل أسيدي، باش ايكون قرار المجلس باختصار السيد المستشار الله ايخليكم اتفضلوا.

السيد المستشار عقا القاضي،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نعتقد في فريق الحركة الشعبية بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الخارجية برسم السنة المالية 2002 أن الضرفية السياسية الدولية بعد أحداث 11 شتنبر أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى وضع تصور شمولي وواضح في مجال السياسة الخارجية يكون مستجيبا للتحولات التي يعرفها العالم ولطبيعة التحديات والرهانات التي يفرضها النظام العالمي الجديد ومن تم نومن بأن طبيعة وظروف هذه المرحلة تفرض أن يكون لبلادنا جهاز ديبلوماسي قوي ونشيط يتفاعل بسرعة مع محيطه ويبحث عن كل السبل الكفيلة لخدمة القضايا الوطنية خاصة وأننا نتوفر على موقع جغرافي متميز وعلى ملك شاب همام عرف ببعد نضره وإشاراته القوية على المستوى الداخلي والخارجي كيف يرسخ ويحافظ على تلك السمعة الرائدة التي تتمتع بها بلادنا بين الأمم والدول.

السيد الوزير لازال يشوب جهازنا الديبلوماسي عدة نقائص علما أن هناك مجهودات لكن لن ترقى بعد إلى طبيعة التحديات التي تفرضها المرحلة فهناك ملفات وطنية كبرى لازال الأداء الديبلوماسي فيها ضعيفا أذكر منها على الخصوص ملف وحدتنا الترابية الذي عرف تطورات دقيقة ويواجه اليوم عراقيل من شكل أخر عراقيل منظمة ومدروسة تهدف التشكيك في مطالبنا العادلة إن المرحلة تفرض عليكم السيد الوزير اللاتفرطوا في التفاعل خاصة وأن أعداء وحدتنا الترابية تمكنوا من اكتساح عدة مواقع من فضاء الجمعيات واللوبيات جعلت كل همها معارضة بلادنا في حقوقها الثابتة خاصة داخل المجتمع الأوربي إن تراجع العلاقات بين بلادنا وجارتنا إسبانيا تفرض أكثر من وقفة تأملية كلما بأن هذا التراجع ستكون له آثار سلبية على علاقات بلادنا بفضاء متوسطي مع ما يحمله هذا الفضاء لصالح المغرب وطبعا إسبانيا لأنها تركز على مجتمعنا المدني وتؤطره بكل الوسائل من أجل التأطير على بلادنا والدفع بها الى تقديم تنازلات أكبر تخدم مصالحها في المنطقة ولو كان ذلك على حساب وحدتنا الترابية وكم نبهنا الى هذا الموضوع وأكدنا أن المرحلة تفرض تفعيل كل المنظمات والجمعيات الوطنية وتأطيرها وتمكينها من كل الوسائل والعمل لتقتحم مثيلاتها خاصة داخل المجتمع الإسباني، وداخل المحافل الدولية للتعريف بحقوقنا الثابتة المرحلة تفرض كذلك على جهازنا الديبلوماسي أن يعمل في إتجاه تأطير كل الجمعيات والمنظمات المغربية التي تدافع على مغربنا على مغربية مدينتينا المحتلتين سبتة ومليلية لأننا نعتقد بأن الوقت قد حان كي تفهم إسبانيا بأن عهد الإستعمار قد ولى وأنها لا يمكنها أبدا أن تفرض على المغرب وتكرس عليه وثيرة معنية معينة من علاقات الثنائية وتيرة أساسها التعنت والإستعلاء وخدمة مصالحها على حساب مصالحنا الوطنية أيضا المرحلة تفرض أن يعمل جهازنا الديبلوماسي في اتجاه طرد الجمهورية الوهمية من حضيرة الاتحاد الافريقي وذلك بتكثيف الجهود والتحوك بشكل أوسع داخل القارة الافريقية والعمل على إقناع الدول الافريقية لتسحب اعترافها بهذا الكيان الوهمي وطبعا يمكن للمجتمع المغربي بجمعياته ومنظماته وأحزابه ونقاباته أن يحقق الشيء الكثير، إذا ما توفرت له الوسائل الضرورية للعمل هناك كذلك جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج حيث نلاحظ بكل أسف أن الجهاز الديبلوماسي المغربي لازال يتعامل هذه الجالية بأسلوب تقليدي على اعتبارها وسيلة فقط لجلب العملة الصعبة وقد نبهنا لهذا الموضوع وخصوصا أن أبناء الجالية المغربية اليوم أصبحوا بفضل تكوينهم العلمي يحتلون مراكز مهمة ومرموقة داخل المجتمع الأوربي بل حتى داخل المؤسسات الرسمية وبالتالي كان على الحكومة أن تعي بهذا التحول وأن تجعل من الجهاز الديبلوماسي المغربي وسيلة لتنظيم وتأطير هذه الجاليات على شكل لوبيات تساهم في التعريف بالمغرب وتفتح أمامه الأبواب لخدمة مصالحه على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي علما أن الراي العام الأوروبي والدولي لا يمكن التأثير عليه إلا بهذا النوع من اللوبيات نعتقد كذلك بأن الحكومة لم تضع خطة تنسيقية للإستفادة من النشاط الديبلوماسي البرلماني وقد كنا نتمنى أن يستمر جهازنا الديبلوماسي ومن خلاله الحكومة هذا النشاط الذي يتم على مستوى الوفود البرلمانية لدى المؤسسات البرلمانية الدولية والجهوية والقارية أو على مستوى مجموعات الصداقة لذلك لابد أن يتم الإهتمام بهذا الموضوع وأن يتم العمل على تفعيل العلاقة بين الديبلوماسية البرلمانية والديبلوماسية التنفيذية وعلى فتح قنوات جديدة ومتنوعة أمام الديبلوماسية البرلمانية.

السيد الوزير، لقد أكدت في بداية هذه المداخلة عن الأهمية التي أصبح يحتلها المجتمع المدني بكل فعالياته ومكوناته في النشاط الديبلوماسي ويجرني لهذا الموضوع إلى إثارة إشكالية أخرى تؤثر

بشكل واضح في فعالية جهاز الديبلوماسي المغربي ويتعلق الأمر بمواصفات السفير وأعني بذلك المواصفات الفكرية والعلمية والدراية والمهارة المتفتحة على القضايا الوطنية والدولية وكنا في السابق قد طالبنا بإحداث معهد عالي للدراسات الديبلوماسية على غرار الدول العريقة في هذا المجال علما أن بلادنا تزخر بفعاليات وطنية ذات كفاءة وتجربة عالية لكن الاطار العام الحالي لايسمح لها بولوج العمل الدبلوماسي وبالتالي نرى بأن الوقت قد حان لفتح المجال أمام هذه الفعاليات لتخدم وتفيد وطنها في المجال الديبلوماسي ولم يتأتى ذلك طبعا إلا من خلال إحداث المعهد العالي للدراسات الديبلوماسية قصد دمقرطة هذه الوظيفة الوطنية وبهذه المناسبة نحيي من هذا المنبر الخطوات الرائدة الجليلة لصاحب الجلالة نصره الله في المجال الديبلوماسي ونتمنى أن تستفيذ الحكومة من إشاراته المتميزة لخدمة هذا الوطن في نفس الإطار السيد الرئيس، أتدخل في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2002 لأنقل بكل إجلال وإكبار إلى أرسة القوات الملكية الجليلة باسم فريق الأصالة والعدالة الاجتماعية وعلى رأسها جلالة الملك محمد السادس نصره الله القائد الأعلى ورئيس أركانها، أنقل لهم ما يشعره فريقي في الحركة الشعبية من إعتزاز بهذه القوات عن اختلاق وحداتهم ومراتبهم وما يكنه لها ولقائدها الأعلى من محبة وتقدير معتبرين أن حضورنا جميعا في هذه الجلسة المتميزة هو حضور لكل الشعب المغربي بتكريمها والتعبير لها عن افتخارنا بجليل إنجازاتها.

السيد الرئيس، الكل يعرف اليوم ويتابع باهتمام شديد التحولات.التي عرفها العالم بعد أحداث 11 شتنبر الماضي حيث عادت لغة القوة ومنطق الحروب إلى الخطابات والمواقف السياسية بحجة محاربة الإرهاب مما يفرض أكثر من أي وقت مضى دعم قواتنا المسلحة الملكية بكل الوسائل المادية والتجهيزات والتقنيات المتطورة التي تتوفر فيه شروط التفوق والنجاح ونحن في فريق الحركة الشعبية نعتبر أن كل ما يرصد من اعتمادات لقواتنا المسلحة الملكية نعتبره استثمارا وطنيا نافعا فكيف نحاسب هؤلاء الرجال الأشداد المرابطين ليل نهار في التخوم والواقفين سدا منيعا أمام كل الأعداء وأمام كل المتربصين بوحدتنا الترابية وكيف نحاسبهم وهم الذين جعلوا من أقاليمنا الصحراوية بشياعتها وبامتداد أراضيها ورشا حيا من الترميم والبناء والتنمية.

السيد الوزير، لقد تابعنا باهتمام كبير العرض القيم الذي قدمتموه أمام اللجنة المختصة وثغتنمها مناسبة لنسجل بارتياح كبير تجاوبكم مع مختلف الإقتراحات التي قدمناها لكم خلال مناقشتنا ميزانية هذا القطاع برسم السنة المالية الجارية أذكر منها على الخصوص.

أولا: تطبيق التعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة لقوات المسلحة الملكية الهادفة إلى تجهيز التكوين والتأطير داخل مؤسسات العسكرية حتى يكون متطابق للتطورات العلمية الحديثة.

ثانيا: إصدار المراسيم التطبيقية للقوانين المتعلق بالقانونين المتعلقين بمكفولي الأمة وقدماء العسكرين وقدماء المحاربين وإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكرين وقدماء المحاربين.

ثالثا: إصدار المراسيم الخاصة بمراجعة نظام اجور أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والحرس الملكي ونثوه بهذا الإجراء الذي سيعيد التوازن بين مختلفي العناصر المكونة لأجرة أفراد قوات المسلحة الملكية إننا فعلا لا فخرين بهذه المنجزات والاصلاحات التي يعود فيها الفضل أولا لجلالة الملك نصره الله القائد الأعلى ورئيس الأركان للحرب العامة للقوات المسلحة الملكية وإليكم سيد الوزير حيث كنتم أمينا في تبليغ مقترحات ممثلي الأمة لجلالة الملك علما أن دور قواتنا المسلحة الملكية لا ينحصر فقط في الدفاع عن الوطن، وحماية حدوده بل يمتد إلى المساهمة في بناء هذا الوطن وفي التنمية بكل مضاهرها ورفع المعاناة عن المواطنين كلما وجب دلك كما نسجل باعتزاز الأدوار الأساسية التي أصبحت هذه القوات على الصعيد الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة وأخيرا نسجل باعتزاز كبير الخدمات المتميزة والجبارة التي تقدمها الأميرة الجليلة للامريم رئيسة مصالح الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية فتحيات إكبار وإجلال لهذه القوات وإلى قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة في التخويم ورحم الله شهداءنا الأبرار برحمته الواسعة وأسكنهم فسيح جناته وجعلهم مع الذين أنعم عليهم من النبيئين والصدقين والشهداء والصالحين إنه على ما يشاء قدير وللإجابة جدير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، قبل أن نعطي الكلمة للفريق الموالي، نخبر المجلس الموقر بأن فريق الحركة الشعبية قد وضع مداخلته مكتوبة لدى رئاسة المجلس الكلمة الآن للفريق الموالي.

ماعرفتش السادة فريق الاتحاد الديمقراطي ماعرفتش واش انتبهت ولى إلا عيطتي عليهم وماكانوش إذن غادي اتخذتوا الترتيب، الفريق الاستقلالي، فريق الاتحاد الدستوري، شكرا، الفريق الديمقراطي فريق الحركة الوطنية الديمقراطية اتفضلوا اسيدي اللي قررها المجلس انفنوها.

السيد المستشار،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني بأن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة الميزانية الفرعية للجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة برسم السنة المالية 2002 لقد شكلت دوما هذه المناسبة في إطار التعبير عن المواقف والمشاعر لمختلف الفرق البرلمانية التي اعتادت أن تعبر عن مشاعر التقدير والاحترام لافراد قواتنا المسلحة الملكية بجميع فصائلها وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس الأركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وإن الاجماع في التصويت عن هذه الميزانية يترجم مدى التلاحم القائم بين الشعب المغربي وقائد البلاد وعلى مقومات السيادة المغربية والحفاظ على الوحدة الترابية والذود على مقدسات البلاد والواقع أن الجيش المغربي قد برهن ماضيا وحاضرا على قدرته وكفاءته ووطنيته في أداء الرسالة الملقاة على عاتقه وأبان في أكثر من مناسبة على أنه مؤهل بأن يلعب دوره بكل بسالة في كل الضروف والأحوال وكلما اقتضت الضرورة ذلك داخل المغرب أو خارجه خصوصا عندما يتعلق الأمر باستتباب الأمن والإستقرار بالمناطق التي تشهد توترات أو صراعات تستوجب التدخل لفك المواجهة وحفظ الأمن وحفظ الأمن ولسنا في حاجة نستعرض أن المواقع التي شاركت فيها قوانا المسلحة الملكية في هذا الصدد ويكفينا فخرا أن البعثات العسكرية التي تساهم بها بلادنا في استكمال الأمن والإستقرار في بؤر التوتر ضلت محط إعجاب وتقدير في عملها العسكري وجانبها الإنساني وإنضباطها المتميز.

السيد الرئيس، لقد تفضل جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بصفته القائد الأعلى ورئيس الأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية فأعطى موافقته السامية على الزيارة الميدانية التي قام بها السادة النواب والمستشارين أعضاء لجنتي الدفاع والخارجية والحدود والمناطق المحتلة للأفراد قواتنا المسلحة الملكية المرابطة بأقاليمنا الجنوبية المسترجعة وقد كانت مناسبة وقف فيها المشاركون على المنجزات الهامة التي تحققت في مجال الدفاع عن وحدتنا الترابية والدور الايجابي الذي تلعبه قواتنا المسلحة الملكية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق وقد سجل السادة النواب والمستشارين أعجابهم وتقديرهم للكفاءات العالية التي لمسها لدى أفراد هذه القوة من ضباط سامين وضباط الصف والجنود والجهود المضنية التي يبذلونها من أجل التدبير العقلاني للوسائل المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم وقد ترشح المبدأ لدى الجميع أن أفراد القوات المسلحة الملكية المرابطة في أقالمنا الجنوبية تتمتع بمعنويات عالية بالرغم من قساوة الظروف المناخية التي تعيش بها وذلك بفضل التنظيم اللوجستي المحكم الذي يوفر لكل جندي المواد الأساسية كالتغطية الصحية اللازمة والعناية الاجتماعية الضرورية وبالسياق ذاته وقف المشاركون المجهود المشكور والمثمر للعملية التعليمية والتكوينية والثقيفية التي يستفيذ منها أفراد قرتنا المسلحة الملكية خلال فترة الهدنة التي عرفها مسلسل التسوية التي تشرف عليه المنظمات الدولية المختصة إلا أننا نرى ضرورة بدل المزيد من العناية والاهتمام بالجانب الاجتماعي خصوصا لفائدة هؤلاء الجنود المتقاعدين منهم والمعطوبين وذوي الحقوق من المشتركين في المعارك التي عرفتها أقاليمنا الجنوبية مع الانفصاليين ولا نترك هذه الفرصة تمر دون أن نعبر عن امتناننا لجلالة الملك حفظه الله، الذي أتاح لأعضاء اللجنتين فرصة لصلة الرحم مع أفراد القوات المسلحة الملكية وبمواقعهم معبرين في ذات الوقت عن الشكر والامتنان لمن ساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاح هذه الزيارة معبرين عن تحيات إكبار وإجلال لجنودنا المرابطة في الصحراء معتزين ببسالتهم وروحهم الوطنية العالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بسياستنا الخارجية والتي عرفت دينامية نشيطة بفضل المبادرات الملكية السامية التي اتخذها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، إثر تسلمه مقاليد الحكم بعد وفاة رمز الأمة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه رائد الديبلوماسية وأحد أبطال المحافل الدولية ولقد حمل وارث سره هذا المشعل بعزم وإصرار حتى تبقى بلادنا تتصدر الدول التي تسعى لتحقيق الأمن والإستقرار في العالم إن تصارع الاحداث والوقائع تفرض على الديبلوماسية المغربية أن تتعبأ أكثر من وقت مضى بأي وقت مضى لمواجهة التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي تعرفها العلاقات بين الأنظمة الكونية وهذا ما يلزم تطوير أداء الدبلوماتية المغربية لتكون أداة قادرة على مسايرة المتغيرات الراهنة لاثبات الحضور المغربي في المحافل الدولية كبلد ذي إشعاع حضاري وثقافي بتجدر في التاريخ وكنصر فاعل في محيطه الجيوسياسي وهذا ما يفرض على الحكومة ابرازها من خلال رصد الإمكانيات والوسائل الضرورية لهذا الغرض إن اعتماد سياسة خارجية نشيطة من شانها أن تزيد من توطيد علاقتنا مع الدول الشقيقة والصديقة والمساهمة في جلب الاستثمار الخارجي لبلادنا في إطار الاختيارات التي وجهت دائما مواقف بلادنا في القضايا الكبرى على المستوى الجهوي والدولي ومن هذا المنظور فإننا نرى ضرورة الدفع بدينامية الاتحاد العربي الذي يشكل بالنسبة لنا كما هو معلوم ضرورة تاريخية حتمية وخيارات استراتيجيا لمواجهة الوضع الحالي الذي يسيز العلاقات بين التكتلات الدولية ومن الطبيعي أن قوة هذا الاتحاد تكمن في انسجام بين الأطراف المعنية وخلق جو من الثقة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة الوطنية للاعضاء دول الاتحاد.

ونتمنى مخلصين أن تتمكن الأطراف المعنية من تجاوز الضرفية وعودة التوازن والصفاء الى العلاقات بين دول الإتحاد ومن البديهي أن الموضوع الاساسي الذي تصدر دوما اهتمامات الديبلوماسية المغربية هو قضية وحدتنا الترابية التي شكلت إحدى الاختيارات الوطنية الأولى التي تحظى بإجماع وطني وتعبئة دائماة لمختلق شرائح المجتمع المغربي الذي يرهن للعالم أنه صاحب حق وصاحب أرض وسيبقى متمسكا بوحدة ترابه من طنجة إلى الكويرة بالرغم من المحاولات اليائسة بخصوص المباشرين وغير المباشرين ولتحسين موقف بلادنا نرى ضرورة مواصلة الجهد لإقناع العديد من الدول الصديقة والشقيقة والتي لازالت مترددة في سحب اعترافها بالكيان المزعوم علما أنما تحقق في هذا المجال جد مشجع ويتطلب التعبئة المستمرة واليقضة خصوصا وأن بلادنا تعتمد الشرعية الدولية وتتجنب في الكوارث لأن ذلك ليس من شيم الديبلوماسية المغربية ومهما يكن من أمر فإن الضغوطات التي تمارس حاليا على بلادنا من طرف بلد مجاور والتي نعرف خليفة تحركها لا يمكن أن تلين سمن عزيمتنا وصمودنا لمواجهة كل الاحتمالات وعلينا أن نبقى متشبتين بالمبدأ أن الحق مع من يملك وهذه المقولة لا تحتاج الى تفسير لأننا فوق أرضنا وإستثمرت بلادنا ولازالت تستثمر في أقالمنا الجنوبية حتى ينعم إبناءنا بالصحراء بالرخاء إسوة بإخوانهم مختلف الجهات وأقاليم المملكة إن انشغالاتنا بوحدتنا الترابية والتطورات التي يعرفها مسلسل التسوية وتعبئنا الدائم لا يمكن أن ينسينا دورنا في المنظومة العربية والإسلامية وفي مجال التعاون العربي والاسلامي خصوصا وأن بلادنا حضيت بشرف إحتضان جل اللقاءات والمؤتمرات المخصصة لقضية الشرق الأوسط في مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني البطل التي أصبحت تأخذ منعطفا خطيرا مما يدعوا إلى تدخل الدول العربية والإسلامية موقفا حاسما لمواجهة العدو الصهيوني الذي تجاوز كل الحدود وبرهن مرة أخرى أنه لا يرشد أي سلام ولا أي تسوية للقضية الفلسطينية بقدر ما يسعى إلى إبطال العملية السلمية وإبادة وتصفية الشعب الفلسطيني الأعزل وأعضاء القيادة الفلسطينية.

السيد الرئيس، إن موقع بلدنا الإستراتيجي إلا باعتباره البوابة، على القارة الأوروبية وجزء من المنطقة الأورو متوسطية يفرض أن ينخرط في مسلسل الشراكة الأوروبية المتوسطية وهذا لن يتاتى إلا إذا تضافرت الجهود من أجل تقليص فوارق ومستوى العيش بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط مما يقتضي أن تدعيم الأطراف الأوربية، الجهود الذي تبذلها بلادنا من أجل تنمية المنطقة الشمالية وتقوية التدابير الوقائية والأجنبية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة للاقربين يقتضي أن تدعم الأطراف الأوربية الجهود التي تبذلها بلادنا من أجل تنمية المنطقة الشمالية.

والتدابير الوقائية والأجنبية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة السرية التي أفرزت وضعية مأساوية في مجتمعنا المغربي والواقع أن هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على منطقة دون أخرى مما يجعل منها مسؤولية المجتمع الدولي برمته لقد برز في الآونة الأخيرة الدور الهام الذي تلعبه الديبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات التي تطبع الاقتصاد العالمي في مستهل الألفية الثالثة مما يلزم تمثيليات الديبلوماسية المغربية في الخارج أن تعبأ لإستقبال الإستثمارات أجنبية لبلادنا وإيجاد المنافذ الضرورية لتسويق وتصدير المنتوج الوطني ومما لاشك فيه بأن ذلك رهين بتوفير الأطر المقتدرة ومتخصصة في المجال الاقتصادي والأعمال ولا يمكن للفاعلين الديبلوماسيين في هذا المضمار أن ينجحوا في مهامهم إذا لم يشركوا القطاع الخاص المغربي في هذه العملية وعلى وزارة الخارجية والتعاون أن تقوم بحملة إعلامية وتحسيسية للتعريف بالاتفاقيات التجارية والمالية والجمركية التي تبرمها بلادنا مع مختلف الدول حتى يتمكن الفاعلون الاقتصاديون المغاربة من الإطلاع عليها وإستيعاب مضامينها من أجل تسهيل المبادرات الفردية في قطاع التصدير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

من المواضيع التي تراهن عليها بلادنا في توزيع الاستثمار وجلب العملة الصعبة توجد تحويلات أفراد جاليتنا بالخارج ولابد من الإشارة إلى أن هذا المهاجر المغربي الحالي ينتمي إلى الجيلين الثاني والثالث وندرك أن المستوى الفكري والاجتماعي لهذين الجيلين يختلف عن الجيل الأول مما يفرض على الحكومة أن تتخذ التدابير الضرورية لتحفيز المبادرات الفردية والجماعية لهذه الشريحة من المغاربة الذين يرغبون في العودة إلى أرض الوطن من أجل استثمار والإستقرار وأعطاءهم التشجيعات والتحفيزات الضرورية حتى يتمكنوا بالمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادهم وهذا لن يتأتى في نضرنا إلا إذا وفرت الحكومة جهازا إداريا متعدد الإختصاصات وتوفر على صلاحية التدخل الفوري لحل المشاكل التي يعاني منها أفراد الجالية المغربية انطلاقا من نقط العبور وصولا إلى التعامل على مختلف الاجهزة الإدارية المعنية بمختلف القضايا والمشاكل التي تأخذ جزءا كبيرا من إجازتهم وتسهيلا للإندماجهم في بلدهم الأصلي يتعين إيلاء المزيد من دعم الجهود المبذولة في مجال تلقين اللغة العربية والحضارة المغربية لأبناء المغاربة المقيمين بالخارج وتنظيم زيارات لأرض الوطن في شكل مخيمات صيفية أو رحلات إستطلاعية أو تنظيم أنشطة رياضية وثقافية بالبلدان المضيفة لفائدتهم دعما لجسور التواصل بينهم وأرض الوطن ونزع في نفوسهم بذور التسمك بمقوماتهم الحضارية وبجدورهم المغربية الأصيلة تلكم السيد الرئيس بعض الملاحظات ساهمنا في إثراء النقاش حول محاور الميزانية الفرعية لكل من إدارة الدفاع الوطني ووزارة الخارجية والتعاون وسنبقى متشبتين بموقفنا الإيجابي بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني أما موقفنا من ميزانية وزارة الخارجية فإنما ما تتسم به من الضعف والقصور تفرض علينا التصويت عليها سلبا وشكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق جبهة القوى الديمقراطية.

فريق التجديد والتقدم الديمقراطي

المستشار السيد عقا الغازي،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني بأن أتدخل باسم فريقي فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمجلس المستشارين لمناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني من جهة ووزارة الخارجية والتعاون من جهة أخرى برسم السنة المالية لسنة 2002 بالنسبة لإدارة الدفاع الوطني فإننا نغتنم هذه الفرصة مناسبة لنقف وقفة إجلال وعبار للأفراد القوة المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوة المساعدة وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله كما نود هنا أن لا نغفل الإشارة بعمق إلى الارتياح الذي خلفته الزيارة الميدانية التي قمنا بها لأقاليمنا الجنوبية تلكم الزيارة التي أتاحت لنا الفرصة للقاء مع أفراد قواتنا المسلحة الملكية في مواقعهم حيث أطلعنا عن كثب عن روح الوطنية والصمود الكبير الذي أبان عنه جنودنا الأشاوش لهذه الأقاليم وكذا المعنويات العالية

التي يتصفون بها رغم قساوة المناخ وصعوبة المنطقة من الناحية الجغرافية ومن هذا المنبر نود أن نؤكد وبارتياح على ضرورة إيلاء العناية والرعاية ماديا ومعنويا لهذه الفئة من أسرتنا ومن أسرة وأرامل الشهداء الذين رووا بدمائهم تلك البقع الغالية ونحن بصدد الحديث عن الشهداء نود أن نطرح معنى شهداء كل شهداءنا الأبرار الذين قضوا نحبهم في ساحة الشرف لكي يبقى العالم المغربي رفرافا في سماء الحرية وفي مقدمتهم جلالة المغفور له الحسن الثاني رحمه الله هذا بالنسبة لميزانية الإدارة في الدفاع أما فيما يخص ميزانية الخارجية فنحن نسجل بارتياح ما تقوم به وزارة الخارجية والتعاون حتى تراجع عدد من الدول وسحب إعترافاتها بمرتزقة البوليزاريو ومؤكدين بأن تلك الربوع الغالية مغربية وستبقى مغربية إلى أن يرث الله أرضه ومن عليها متشبثين بما جاء في الخطاب الملكي الأخير للعرش الذي أكد فيه جلالته ومن المنطلق اتمامنا على سيادة ومملكتنا ووحدتنا الترابية فقط بادرنا إلى إيجابيته لقرار مجلس الأمن ومساعي مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة ممثليه الخاص ومباشرة الحوار الجاد معها لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترابية للمغرب ومؤمنين بعدالة قضيتنا انتهى كلام صاحب الجلالة».

إن إيمان جميع القرى الحية لبلادنا بعدالة قضيتنا يجب أن يوازي تحرك فعال لآلية الديبلوماسية المغربية لإقناع الدول الأخرى بسحب الاعتراف عن الإنفصالين وتعريف بالحقوق المشروعة للمغرب ورباط البيعة الذي يربط بين العرش وتلك المناطق وأن الزيارة الملكية الأخيرة لأقالمنا الجنوبية لدليل قاطع وبرهان ساطع على مغربية صحراءنا بل نعتبرها مؤشرا واستفتاءا شعبيا على وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

مما لا جرم ما فيه فإن الأحداث الدولية التي عرفها مؤخرا العالم جعلت هذا الأخير يعيش على تحولات جوهرية في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد كان المغرب قصد السبق في استنكار الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وهنا نود أن يشير أننا في فريقنا ندين بكل أشكال الإرهاب إلا أننا نعتبر أن محاربته يجب أن تتم في نطاق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وهنا نود أن نثير قضية خطيرة ويتعلق الأمر بالإرهاب الدولي الذي يمارسه إسرائيل بمختلف أشكاله من قتل الأبرياء والأطفال والنساء وتدمير المنازل وتصفية رموز المقاومة الوطنية الفلسطينية بدعوة الدفاع عن النفس تلك النفس الوحشية واللاإنسانية إننا لا من هذا المنبر نعلن عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق ومساندتنا له في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف كما ندين كل أشكال القمع الذي يمارس على الشعب العراقي والأفغان.

السيد الرئيس إننا ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون نود أن نغتنم هذه المناسبة للإثارة مشكل وقضايا لجاليتنا المغربية بالخارج التي وجب الاهتمام بها وخاصة الجيل الثالث والعمل على تعريفه بتقاليده العريقة وحضارته وقيمه الدينية وكذلك بتوفير كل الامكانيات المتاحة لإنجاح برنامج تلقين اللغة العربية ونشر ثقافتنا الوطنية أضف إلى هذا تقريب البعثات الدبلوماسية والقنصلية من أماكن تواجد المغاربة القاطنين بالخارج قصد المزيد من الحرص على خدمتهم والدفاع عن حقوقهم وحل مشاكلهم التي يتعرضون لها في بلدان الإقامة وسوف تلقون فإن ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تستجيب لحاجيات هذه الوزارة قياسا مع اختصاصاتها وعملها اليومي وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس.

فريق جبهة القوى الديمقراطية، فريق التجدد والتقدم الديمقراطي، ماكاينش الفريق الإشتراكي بنعلوش باقي 2 تدخلات الفريق الكنفدرالي كاين هي 2 والسي بغيتوا حتى من بعد ايو انسرعوا حاضرين معانا السيدين الوزيرين الله يخليكم اختصروا اتفضلوا.

المستشار السيد لمفضل بنعلوش،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الإخوان المستشارين.

لي عظيم الشرفق بأن أتدخل أمامكم اليوم باسم الفريق الاشتراكي لمجلس المستشارين لمناقشة ميزانية الدفاع الوطني والخارجية والتعاون وإنني لا أجدها فرصة سانحة لتوجيه تحيات إكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده كما أستحضر الأرواح الطاهرة لشهداء الوحدة والتحرير واسمحوا لي السيد الرئيس. بأن أوجه تحية خاصة لقواتنا الباسلة المرابطة بأقالمنا الصحراوية المسترجعة وما تبرهن عليه يوميا من نجاعة وثبات وهو ما لمسناه خلال الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني ما بين 25و28 سبتمبر الماضي حيث وقف على كفاءة وحجم قواتنا المسلحة الملكية ولا يفوتنا بأن نشير بهذه المناسبة إلى ما حلفته الزيارة المضفرة التي قام بها صاحب الجلالة نصره الله للأقاليم المسترجعة من حماس وأمل في اقليمنا المسترجعة.

إننافي الفريق الاشتراكي إذ ننوه بإنجاز المهمة التي حققت سواء على مستوى تقوية قدرتنا الدفاعية أو على مستوى تطوير البنية التحتية فاننا نؤكد من جديد على إيلاء العناية الضرورية بالأوضاع المالية والاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية وأسرهم لا يخفى على أحد حسن الأداء الذي أصبح يميز ديبلوماسيتنا والوضوح الذي يطبع سياستنا الخارجية في هذه حكومة التناوب الذي جعلت من حقل السياسة الخارجية مجال لخدمة مصالح بلادنا العليا والقضايا الاستراتيجية والحيوية لدولتنا وشعبنا وعلى رأسها قضيتنا الوطنية حيث نجحنا وإلى حد كبير في إقناع الكثيرين بعدالة قضيتنا ممن تبنوا بطلان طروحات خصومنا وحدتنا الترابية خاصة بعد الزيارة الناجحة التي قام بها صاحب الجلالة كما أن زيارة الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي كان لها دورها في توضيح الحق المغربي المشروع وسحب الإعتراف ممن يسمى بالجمهورية الصحراوية المزعومة من طرف دول وازنة على المستوى العالمي.

السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

السادة المستشارون.

لقد برهن المغرب للمنضومة الدولية على الفعل المتميز وتعامل الملك مع الكثير من القضايا الدولية أخذا بعين عتبارهم قيم الحداثة والعصرنة والتفتح والحوار وقد أكد للجميع في أكثر من مناسبة رفضه للزيف والتآمر خاصة بما يتعلق بثوابتنا الوطنية والقومية ولذلك فإن كل الدسائس التي تحاول المس بالمغرب ووحدته ستعرف فشلا دريعا وبخصوص علاقتنا مع جارتنا الإسبان فإن اسبانيا فإن العداونية المفرطة التي أصبحت تميز سلوك الإعلامي والديبلوماسي الاسباني تجاه المغرب تجعلنا نعبر عن قلقنا الشديد على مستقبل هذه العلاقة التي من المفروض أن تكون استراتيجية وقائمة على التعاون البناء الذي يخدم التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني لكن الهستريا العدائية التي توجهها صحافة وجمعيات وحكومات المحلية الاسبانية لمؤسسات ومقدسات المغرب تحول دون هذا التعاون والتكامل المفترض في مجالات الصيد والهجرة والإستثمار ومع ذلك كم نحن متفائلون في أن تجد هذه الأزمة المفتعلة طريقها للحل سريعا ونتمكن مع جيلنا الإسبان من تحقيق السياسة الاستراتيجية المتوخاة وبالتالي حل كل المشاكل بما فيها تصفية الماضي الاستعماري بالمدينتين المحتلتين سبتة ومليلية تيمنا بالمفاوضات الجارية حول جبل طارق مع الأسف نقول هذا الكلام للسيد وزير الخارجية ولكنه مشغول بها تفه لست أدري مع من يتكلم.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

السيدان الوزيران.

إن ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر الماضي كان له أثر بالغ فيما يحدث حاليا من تحولات على المستوى السياسي والأمني إننا في الفريق الاشتراكي ندين الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه لكن نعتبر الشعب الفلسطيني شعبا مجاهدا يقاوم للإستعادة حديثه المسلوبة واسترجاع أرضه المغتصبة ونعتبر الدولة العبرية الصهيونية دولة إرهاب منظم تقتل النساء والأطفال والشيوخ بدم بارد وسوف نستمر في دعم الحق الفلسطيني والسلطة الفلسطينية برئاسة قائدها المجاهد ياسر عرفات حتى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف كما أننا فيالفريق الاشتراكي نعتبر الحصار المفروض على الشعب العراقي حصارا طالما يؤدي

إلى مآسي يومية بوفاة الأطفال والمرضى لقلة الدواء والغذاء ويتسبب في معاناة يومية الإنسان في التمدرس والعمل والحياة الكريمة لذى فإننا نطالب المنتظم الدولي بفرض الرفع الضروري لهذا الحصار الجائر إن إدانة الإرهاب لا تنبع فقط من قيم حزبنا الداعي لإحداث العقل والتقدم وحقوق الإنسان وقيم المواطنة ولكن نابعة كذلك من الروح المغربية الأصلية الداعية للسلم والأمن والتكافل والتسامح ومن هنا فإن إصرارنا على بناء المغرب العربي الكبير يرتكز على هذه المنطلقات كما نجدد التعاون وإمكانيات التكامل الكفيلة والمتنوعة وبها يمكن مواجهة التحديات الدولية الجديدة القائمة على التكتلات الاقتصادية الكبرى وعليه فإننا ندعوا المسؤولين الجزائريين إلى أخذ كل ذلك بعين الإعتبار وإعادة النظر في سياستهم السابقة التي لن تجر عليهم سوى المزيد من الأزمات ولهم في تعاملنا الإيجابي مع المخططات التسوية الأمي خير مثال على تفهم المغرب للصيغ التي تضمن وحدته وتصون كرامته.

السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

السادة المستشارون.

قد سجلنا في بداية تدخلنا هذا المجهود المبذول لتحديد ديبلوماسيتنا وعصرنة وسائل عملنا وتجديد سياستنا الخارجية بما يتماشى وتطورات العالم السريعة لكن هذا لا يمنعنا من البدل المزيد من المجهود خاصة عبر تأهيل الموارد البشرية عن طريق التكوين المستمر وكذا تطوير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع العصر وكذا عصرنة وسائل الأعمال والتنسيق الضروري بين كل مكونات العمل الديبلوماسي مع دعم كل منظمات وجمعيات المجتمع المدني سواء في الداخل أو الخارج لمالها من دور فاعل في مواجهة أطروحات خصوم بلادنا تلكم بعض الإجراءات التي تمكن من ضمان الطور الايجابي لدبلوماسيتنا في اتجاه خدمة مصالح بلادنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الكنفدرالي الذي ألح على التركيز.

السيد المستشار،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يشرفني بأن أتدخل بإسم الفريق الكنفدرالي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية المدرجة ضمن إختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2002 وهي مناسبة لطرح رأينا الكنفدرالي من جديد بخصوص السياسة الخارجية للمغرب ومستلزمات مواجهة عالم اليوم على الرغم من الأمل التي تبخر مع أداء هذه الحكومة الذي أخلف وعوده التي أعلنها كالتزامات أمام الرأي العام الوطني بمناسبة التصريح الحكومي الأول والثاني مع العلم أننا لم نترك فرصة تمر خلال الأربع سنوات التي مضت إلا وتقدمنا برأينا وإنتقاداتنا ومطالبنا بخصوص مجمل المرافق والقطاعات التي تشكل مجال الفعل الحكومي العام القطاعي وكانت غايتنا أن نفعل هذا الأداء لصالح المغرب والمغاربة حتى لا نضيع موعدنا مع التاريخ مرة أخرى للأسف نجد أنفسنا مرغمين على مواجهتكم بسؤال كان من اللازم اللايطرح في نهاية هذه التجربة بخصوص الدور الديبلوماسي اللازم لمغرب الألفية الثالثة بل الذي كان يجب أن نقف عنده اليوم هو تقييم حصيلة أداء ديبلوماسي جديد لحكومة كان عليها أن تكون مجددة ومترجمة لشعار التغيير لكن إذ كان للضرورة الوطنية حكمها فلا مناص من النقاش المكرر وجها لوجه خدمة للمغرب والمغاربة سؤالنا لكم السيد الوزير ومن خلالكم لحكومة التناوب التجريبي هو أية ديبلوماسية لأية أهداف في ظل عالم ببعد واحد يهيمن عليه عدوان نظام معولم بغاية استعباد الشعوب أرضا وإنسانا وثروات فمن العبث اليوم أن تستمر خارجيتنا في عملها التقليدي بناء على النهج الذي وجه الأداء الديبلوماسي للمغرب في العهد السابق والموسوم بالتعاطي مع القضايا والتوازنات إنطلاقا من استراتيجية حكمتها الحرب الباردة عالم اليوم هو عالم الأحداث المماثلة للأحداث 11 شتنبر 2001 وما تلاها من تبعيات وانعكاسات إمتد تأثيرها ليطال العديد من الاقتصاديات في العديد من البلدان ومن ضمنها المغرب مما يعني بأن الإستعداد لحماية النفس يقتضي التعامل مع أوضاع البلاد لا كشأن داخلي فقط بل كتفاعل مع سياق التحولات المفروضة على

العالم والتعامل مع السياسة الخارجية لاكشأن خارجي فقط بل كهم داخلي من صميم اهتمام الحكومة والمؤسسات وكل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والإعلاميين والثقافيين ولهذا النهج معنى واحد لا معنين إذا أردنا أننحمي بلادنا كوحود وككيان.

وأن نصون إنساننا على أرضنا فعلينا أن ننهض باقتصادنا ومجتمعنا في إطار دولة الحق والقانون واحترام حقوق المواطنة بكل أبعادها وأن نستثمر كل إمكانيات التكتل مغاربيا وعربيا وافريقيا وعلى امتداد العالم ما أمكن الأمر ذلك في إطار التعاون والشراكة المتكافئة بخصوص النهوض بأوضاعنا اقتصاديا واجتماعيا بقي حلما وانتظارا أما بخصوص استثمار إمكانية التكتل الخارجي فيبقى كخيار يحتاج إلى استراتيجية تؤطر الفعل الوطني بغاية توطيد أواصر التضامن وهي استراتيجية مازالت مغيبة فعلى المستوى المغاربي لاأحد من المغاربة يجادل في كون الوحدة بين شعوب المغرب العربي بات شرط وجود الخطر.

فلا مستقبل لا للمغرب وللجزائر أو تونس كما أن لا مستقبل لموريطانيا وليبيا خارج تكتل اقتصادي تشاركي يعزز انطلاقات التنموية القطرية في أفق الفعل في العلاقات الأورو مغاربية ولا مجال ممكن لنجاح العلاقات منع الاتحاد الأوربي لمن يختار البقاء خارج الفضاء المغاربي لذلك طالبنا ديبلوماسيتنا بمتابعة الجهود من أجل رفع انحباس المفتعل للعلاقات داخل المغرب العربي الكبير وماتزال مطالبة بذلك على المستوى العربي تتكشف بوضوح استراتيجية النظام الدولي في سياق العولمة الجارفة بغاية بسط السيطرة كليا على المنطقة وثرواتها وهي استراتيجية قادتها أمريكا قبل وبعد حرب الخليج بعزل النفط عن الصراع العربي الصهيوني وقيادة التفاوض من أجل السلام مما مكنها.

أولا: من التحكم في الثروة النفطية بالخليج ومحاصرة العراق ومكنها.

ثانيا: بتحديد الأنظمة العربية على قضاياها القومية بإذكاء الثروات العربية والمغرب بحكم إنتمائه للأمة العربية وبحكم مكانته ودوره كان من المفروض أن يحرك وثيرة عمله الديبلوماسي ليشتغل على عدة خطوط خط تفعيل التعاون المغربي العربي، المغربي العربي نموذج المغرب تونس المغرب مصر وخط المساعي لتقريب وجهات نظر بين الأشقاء العرب وخط تفعيل الجامعة العربية وجمع كلمة العرب كل ذلك في إطار هدف تقوية الحضور العربي دفاعا عن حقوقه وبخصوص العمق الافريقي فإن العمل في مجاله يندرج اليوم في اطار تعزيز العلاقات التعاونية بين جنوب جنوب كخيار أمثل لإقامة شراكات تخضع لمنطق التكافئ بحكم الوحدة في الوضع والمصير أمام تحديات وإكراهات التحولات الخارجية فالمغرب كان ولايزال ومنذ سنة **1981** مطالب بتحصيل تعاونه الاقتصادي مع الأغلب الأعم من الدول الافريقية كتوطئة لتنسيق الفعل السياسي لصالح وحدتنا الترابية والحصول على مزيد من المكتسبات لهذا الملف أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوربي فإن ما خيم عليها بعد حرب السمك التي تقودها إسبانيا ضد بلدنا بعد انتهاء اتفاقية الصيد مع الإتحاد الاوربي أكد ما كنا نطالب به على هذا المستوى وكذلك بتعزيز الموقع التفاوضي للمغرب في أفق الدفاع عن شراكة حقيقية تحمي المصالح الحيوية لبلدنا وتحمي عمالنا المهاجرين وأسرهم وللإستعداد لمواجهة آثار الهجمات المنهجة التي تستهدف البلاد من طرف الإسبان.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

لمسايرة تحولات عالم اليوم في أفق الاستعداد لمواجهة إكراهاته وتحدياته طالبنا بإعداد خطة جديدة للدبلوماسية المغربية وفق منظور جديد واقترحنا.

أولا: انتقاء أحسن الأطر والكفاءات في المهام الديبلوماسية.

ثانيا: توفير الإمكانيات الضرورية للتسيير تحركات الآلة الديبلوماسية.

ثالثا: تفعيل الديبلوماسية الشعبية وتمكينها من وسائل الدعم.

رابعا: العمل في إطار استراتيجية وطنية للتعاون مع مختلفي الدول.

خامسا: إيجاد حل جدري لمشاكل الهجرة السرية التي تسيء لبلدنا.

سادسا: إعادة النظر في أساليب التعامل مع جاليتنا بالخارج بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها الوطني والإشعاعي في المهجر

السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

السادة المستشارون.

اقترحنا وبقيت اقتراحات خارج دائرة التعامل الحكومي ومع ذلك نقررها اليوم على مسامع الجميع لعلها تساهم في إنارة الطريق ولو بعد فوات الأوان والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. آخر تدخل لفريق الاتحاد الديمقراطي اتفضلوا السي زوهير.

المستشار السيد حسن زهير،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخوان المستشارين.

يشرفني باسم فريق الإتحاد الديمقراطي أن أتقدم أمامكم لمناقشة ميزانيتي الدفاع الوطني والخارجية والتعاون وفي البداية لابد من الاشارة للظروف الدولية الراهنة التي دخلت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية بعد الأحداث المؤلمة التي عرفتها الولايات المتحدة يوم 11 شتنبر الماضي إذ أن الوضعية الجديدة تتجه نحو تغيير وإرساء مفاهيم جديدة تتحكم في العلاقات الجديدة بين دول أوربا الغربية وشمال أمريكا من جهة وبين الدول الإسلامية والعربية من جهة أخرى لهذا يجب التكثيف من العمل الديبلوماسي حتى نحافظ على الصورة المشرفة التي يحضى بها المغرب على المستوى الدولي كدولة تتميز بالتسامح والحوار والسلم والاستقرار وكذلك كبلد يساهم بإيجابية في حل مختلف القضايا التي تشكل بؤر التوتر ونقط خلاف ونزاع لمختلف أنحاء العالم كما أننا نناقش هاتين الميزانيتين في وقت كذلك تعرف قضيتنا الأولى قضية الوحدة الترابية منطعفا جديدا على إثر صدور مخطط التسوية الأممي والطريقة الإيجابية والذكية الذي يؤمن بها بلادنا هذا المقترح مما أربك الطرف الآخر وكشف عن الجهات الحقيقية التي تقف وراد هذا النزاع المفتعل وعن نواياهم الحقيقية وفي هذا السياق لابد من العمل على المحافضة على التعبئة واليقضة وتحصين الجبهة الداخلية لتنتصر أمامها أطماع أعداء وحدتنا الترابية وفي هذا الصدد وفاننا كجميع المغاربة تأثرنا كثيرا للحماس المنقطع النظير الذي قابل به سكان أقاليمنا الجنوبية عاهلنا المفدّى محمد السادس نصره الله وأيده خلال زيارته التاريخية لإقليم الجنوب تلكم الزيارة التي أظهرت للجميع مدى صدق المشاعر الوطنية لسكان الأقاليم الصحراوية والتفافاتهم حول مقدساتنا الوطنية بما لا يدع اي مجال للشك ونعتبر استفتاء تأكيديا لمغربية الصحراء ورسالة صريحة لأعداء وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخواني المستشارين.

إن المهمة الأولى لخارجيتنا هي الدفاع عن قضيتنا الوطنية من خلال العمل على شرح المغرب والتأكيد على أن بلدنا مارست أقصى درجات المرونة والتزمت بكل المواثيق الدولية وإن المغرب ليوجد في الشرعية الدولية وإن الطرف الآخر هو الذي يتفنن في المراوغة ويعمل مافي وسعه لعرقلة مسلسل التسوية الذي طلبه المغرب وقررته الأمم المتحدة ومن هذا المنبر نطلب مرة أخرى من وزارتنا الخارجية الإسراع في تحريك المؤسسات والمنظمات الانسانية الدولية من أجل انقاد إخواننا المحتجزين بتندوف وفك الحصار المضروب عليهم وبالنسبة للعلاقات مع جارتنا الشمالية إسبانيا فإنها دخلت مرحلة حرجة خصوصا بعد أن أقدم المغرب على استدعاء سفيره بمدريد كان نتيجة لسلوكات وممارسات والحملات الاعلامية والتحريضية التي كانت تشنها الحكومة الاسبانية ووسائل إعلامها ضد المغرب وضد مصالحها الحيوية وقد وصل بها الأمر إلى حد تقديم الدعم المالي والسياسي و الديبلوماسي بوضوح للوصالين والتعرض لرموز المغرب ومؤسساته الدستورية ومقدساته الوطنيّة بشكل يدعو للقلق والاستغراب وهذا ما لا يمكن أن نتقبله أو السكوت عنه مهما كانت نوعية العلاقات التي تربطنا بجارتنا في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط ونحن في فريقنا نشيد بالنهج الذي تسلكه الوزارة في معالجة هذا الملف ومن المهام الأخرى التي يجب أن تأخذها على عاتقها وزارة الخارجية مهمة تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية التي كانت غائبة في العمل الديبلوماسي المغربي وذلك بحلب الإستثمارات الخارجية نحو بلادنا وتشجيع أفراد الجالية المغربية للإستثمار في بلدهم عن طريق إبراز المؤهلات والإمكانيات التي توفرها الدولة وكذلك باقتراح مشاريع للتمويل معداة ومسبقة وقابلة للتنفيذ في المجالات ذات أعلى قيمة مضافة كقطاع الاتصال والسياحة والتكنولوجيا الجديدة وقد لمسنا وعي وزير الخارجية والتعاون بهذا الجانب من خلال التصور العام الذي عبر عنه حينما أشار

للتغييرات المزمع اتخاذها من أجل ضبط الهيكلة الإدارية والمسالك المهنية وتحديد وسائل العمل من أجل تحسين الأداء الديبلوماسي.

هذا الأخير يرتبط كذلك بالعنصر البشري لهذا يجب اعتماد مبدأ الكفاءة لاختيار الأطر العاملة في الوزارة وعلى مستوى السفارات والقنصليات وضرورة إشتراك المردودية كمعيار لتحمل المسؤولية واستمرار فيها كما يجب علينا أن لا ننسى ضرورة اهتمام الوزارة بقضايا المهاجرين ومشاكلهم وفي هذا الصدد نطالب بإعادة النظر في طريقة عمل وتنظيم وتأطير الوداديات وجمعيات المهاجرين التي تلعب دور مميزا في الحفاظ على أواصر التواصل مع الوطن الأم وكذلك نطالب بتعميم السفارات والقنصليات في الدول التي لا تتوفر فيها على تمثيل ديبلوماسي مع توفير الخدمات الأساسية والضرورية لجاليتنا المقيمة المهجر والدفاع عن مصالحها والعمل على جعل جسر التواصل ممتدا مع وطنهم بتلقين أبنائهم اللغة العربية والقواعد الإسلامية.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخواني المستشارين.

إننا نتوخى كذلك من خارجيتنا أن تعمل جاهدة على تقارب وجهات نظر إخواننا في دول المغرب الكبير من أجل الوصول إلى اندماج جهوي على أسس شراكة اقتصادية متينة ومتكاملة هذا الاندماج لهذه الجهة ضروري لتعزيز مواقعنا في زمن التكتلات الاقتصادية كما أن التعاون بين الدول المغاربية سينعكس إيجابيا على علاقتنا بدول الاتحاد الاوربي وسيفتح لها آفاقا جديدة للتعاون ويعطيها مركزا أكثر قوة في المفاوضات التي تسعى دول الاتحاد الأوربي لفتحها مع دول جنوب بحر الأبيض المتوسط وخصوصا ما يتعلق بالإستثمار والبرامج الأوربية للمساعدة على التنمية ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى ملف الصادرات الفلاحية وهنا لابد من الإشارة الى أهمية ملف الصيد البحري في علاقات المغرب على الاتحاد الأوربي إذ من الضرورة أن يقتنع شركاءنا الأوربيين بالآمال التي يعقدها المغرب على قطاع الصيد البحري وجعله ركيزة من ركائز الإقلاع الاقتصادي لبلادنا.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

السادة المستشارين.

إيمانا منا في فريق الاتحاد الديمقراطي بأن ديبلوماسيتنا لقد اتخذت منعطفا جديدا في أنشطتها بتكييفها مع العهد الجديد والتحولات الكبرى التي تسودها العلاقات الدولية فإننا نصوت إيجابيا لصالح ميزانية الخارجية والتعاون.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخواني المستشارين.

ونحن نناقش ميزانية الدفاع الوطني لايسعنا في البداية إلا أن نعبر عن تحية إكبار وإعتزاز لجنودنا الأبطال وقائدهم الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأن ننحني بإجلال وخشوع امام شهداءنا الأبرار الذين سقطوا دفاعا عن وحدتنا الترابية وعن كرامة بلادنا وأبنائه وإننا ننتهز فرصة مناقشة ميزانية الدفاع الوطني لنطالب بالمزيد من العناية والاهتمام بالجانب الاجتماعي والمادي لأفراد قواتنا المسلحة الملكية وأفراد اسرهم على مستوى مختلف الرتب وسيما المتوسطة والصغيرة منها سواء أثناء خدمتهم في صفوف القوات المسلحة الملكية أو حين تقاعدهم وكذلك العناية بأرامل وشهداء وحدتنا الترابية كما أن الضرفية الزمنية الحالية وفي غياب اتفاقية جديدة حول آفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي أضيفت مهمات أخرى على عاتق البحرية الملكية وتتجلى في حماية ثرواتنا ومواردنا البحرية من النهب من طرف الأسطول الأجنبي الذي لا يتردد في خرق القوانين الدولية والتوغل في المياه الإقليمية المغربية مستغلين بذلك صعوبة المراقبة الدقيقة للمجال البحري الوطني نظرا لشساعة وامتداد سواحلنا على الآلاف الكيلو مترات ولهذا نطالب بتعزيز الملكية البحرية لتجهيزات جديدة والزيادة في عدد وحداتها الاسطولية حتى يتسنى لها القيام بواجبها على أحسن وجه.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

اخواني المستشارين.

إن الدفاع الوطني ركيزة من ركائز الدولة المغربية المعاصرة ورمز سيادتها وأداة لضمان استمرار وجدتنا وحضارتنا ونحن لا نتردد في التصويت ايجابيا لفائدة ميزانية الدفاع الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا للسيد المستشار السيدين الوزيرين.

ورفعت الجلسة.